بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
قسم العلوم السياسية
معهد بيت الحكمة

مجلس النواب الأردني والحكم الرشيد في الأردن (٢٠١١ – ٢٠١٨)

The Jordan Parliament and Good Governance in Jordan (2011- 2018)

إعداد الطالب/ فارس إبراهيم عبد القادر مشاقبة

بإشراف الأستاذ الدكتور
هاني عبد الكريم مكازي أخو ارشيده

الرقم الجامعي (١٧٢٠٦٠٠٠٠٢)

قدمت استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية/ في
معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت
الفصل الدراسي الأول
٢٠١٨/٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة: (مجلس النواب الأردني والحكم الرشيد في الأردن (٢٠١١–٢٠١٨)) استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد

بيت الحكمة في جامعة آل البيت، وأوصي بإجازتها بتاريخ: ١ / ٥ /2019م

إعداد

فارس إبراهيم عبد القادر مشاقبة

إشراف

الدكتور هاني عبد الكريم مكازي أخو ارشيده

أعضاء لجنة المناقشة:

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
أ.د هاني عبد الكريم مكازي أخو ارشيده	مشرفا ورئيسا	
أ.د صايل السرحان	عضو	
د. محمد جمال الخريشة	عضو	
د. محمد الدرادكة	عضو	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا فارس إبراهيم عبد القادر مشاقبة، أعلن بأنني أمنح جامعة آل البيت حق تزويد نسخ من اطروحتي للمكتبات أو الهيئات أو المنظمات والمؤسسات البحثية عند الحاجة إليها.

التوقيع :

التاريخ : ١ / ٥ / ٢٠١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقرار

أنا الطالب : فارس إبراهيم عبد القادر مشاقبة الرقم الجامعي:
١٧٢٠٦٠٠٠٠٢

تخصص : علوم سياسية **الكلية** : معهد بيت الحكمة

أقر بالتزامي بقوانين جامعة آل البيت الموقرة وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد اطروحات الماجستير عندما قمت شخصيا بإعداد اطروحتي بعنوان:

مجلس النواب الأردني والحكم الرشيد في الأردن
(٢٠١١ – ٢٠١٨)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع :..... التاريخ :.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من رعتني صغيراً واهتمت بي كبيراً

إلى القلب الدافئ والحنون رمز العطاء

أمي الغالية

إلى كل من أخذ بيدي في كل مراحل حياتي وكان الناصح الأمين لي

أبي الغالي

وإلى من شاركوني فرحتي ووقفوا بجانبي زوجتي وإخواني الأعزاء

وإلى جميع زملائي وكل من كان له فضل عليّ في جميع مراحل دراستي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الخلق وإمام المرسلين سيدنا وحبيبنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا، وبعد...

فإنه ليشرفني أن أتقدم بموفور الشكر لمن علمني الجلد في القراءة والصبر في الكتابة والإتقان في إخراج الرسالة مشرفي: الدكتور هاني عبد الكريم مكازي أخو ارشيده وإلى كل من ساعدني في أعدادها، وإلى كل من ساعدني في إعدادها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع أعضاء هيئة التدريس في معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية. ويسرني الثناء على أعضاء لجنة المناقشة؛ لما قدموه من جهد وتقويم ليرى هذا العمل النور.

كما أتقدم بجزيل الشكر لكل من:

- عطوفة أمين عام مجلس الأعيان السيد خالد اللوزي.
- عطوفة السيد عواد الغويري مساعد أمين عام مجلس النواب لشؤون التشريع والرقابة البرلمانية.
- الأستاذ فادي العدوان.
- الدكتور محمد أحمد عاصي الخزاعلة.

لما كان لهم الإسهام الكبير في إنجاز اطروحتي.

إليهم جميعاً أهدي هذا الإنجاز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات ..... ز

قائمة الأشكال ..... ط

قائمة الجداول ..... ط

الملخص باللغة العربية ..... ي

Abstract ..... ل

الفصل الأول الإطار العام للدراسة ١

مقدمة ٢

أولا: مشكلة الدراسة وأسئلتها: ٣

ثانيا: أهمية الدراسة: ٤

ثالثا: أهداف الدراسة: ٤

رابعا: فرضيات الدراسة: ٥

خامسا: متغيرات الدراسة: ٦

سادسا: منهجية الدراسة:..... ٧

سابعا: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:..... ٧

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة..... ٢٠

الفصل الثاني الإطار النظري للدراسة..... ٢١

مقدمة:..... ٢١

المبحث الأول تطور الحياة النيابية في الأردن..... ٢٢

المبحث الثاني الحكم الرشيد في الأردن..... ٦٣

الخاتمة ٨٥

أولا: النتائج:..... ٨٥

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ثانيا: التوصيات:.....٨٦
قائمة المصادر والمراجع.....٨٨
ثانيا: المراجع الأجنبية:.....٩٢
ثالثا: المواقع الإلكترونية: ٩٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
١	منهجية الدراسة	٦

قائمة الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
١	جدول يبين القوانين التي تم تعديلها لسنة ٢٠١٣م	٣١
٢	جدول يبين القوانين التي تم تعديلها لسنة ٢٠١٤م	٣٣
٣	جدول يبين القوانين التي تم تعديلها لسنة ٢٠١٥م	٣٧
٤	جدول يبين القوانين التي تم تعديلها لسنة ٢٠١٦م	٣٨
٥	جدول يبين القوانين التي تم تعديلها لسنة ٢٠١٧م	٤٠
٦	جدول يبين القوانين التي تم تعديلها لسنة ٢٠١٨م	٤٥
٧	جدول يبين ملخص منح ثقة المجلسين السابع عشر والثامن عشر للحكومة	٥٠
٨	جدول يبين الأعمال الرقابية من حيث السؤال والاستجابة للمجلسين السابع عشر والثامن عشر	٥٥
٩	جدول يبين الأعمال الرقابية من حيث الشكاوى والعرائض للمجلسين السابع عشر والثامن عشر	٦٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس النواب الأردني والحكم الرشيد في الأردن
(٢٠١١ – ٢٠١٨)

إعداد الطالب/ فارس إبراهيم عبد القادر مشاقبة

بإشراف الدكتور: هاني عبد الكريم مكازي أخو ارشيده

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة للتعرف على معايير الحكم الرشيد ودورها في تقييم أداء مجلس النواب الأردني خلال الفترة من (٢٠١٨-٢٠١١) والتعرف على الأداء التشريعي والرقابي للمجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر، حيث تمثلت مشكلة الدراسة بتساؤل رئيس مفاده: **ما أهمية دور مجلس النواب الأردني في تطبيق معايير الحكم الرشيد في الأردن خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٨)؟**

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على تساؤلاتها والوصول إلى نتائجها المنشودة، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستنباطي وتحليل النظم، وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والفرضيات وصولا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أجل تحسين جودة العمل على المستوى السياسي خاصة التشريعي منه للدولة الأردنية.

توصلت – هذه- الدراسة إلى عدة نتائج كان أبرزها: وجود دور فاعل للمجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر في تطبيق معايير الحكم الرشيد والمتمثلة بـ: (المشاركة، توافق الآراء، الكفاءة والفعالية، العدالة وسيادة القانون في أدائهما التشريعي والذي تمثل بسن القوانين، والأداء الرقابي من خلال أدوات العمل الرقابي

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

للمجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر عن طريق طرح الأسئلة النيابية والاستجوابات وطلبات المناقشة.

كما أوصت – هذه- الدراسة بضرورة التعزيز لمعايير الحكم الرشيد والعمل على تطبيقها داخل المجلس النيابي من خلال برامج توعوية وتثقيفية وتدريبية تساعد على تطبيق معايير الحكم الرشيد المشاركة، توافق الآراء، الكفاءة والفعالية، العدالة وسيادة القانون؛ لما لهذه المعايير من تأثير كبير على أداء المجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The Jordan Parliament and Good Governance in Jordan (2011- 2018)

Prepared by
Fares Ibrahim Abd Elqader Mashaqaba
Supervised by:
Dr. Hani Abdul-Karim Makazi Ikho Ershida

Abstract

This study aims to identify the criteria of a good governance and its role in assessing the performance of the Jordanian Parliament during (2011-2018), and also to identify the legislative and control performance of the seventeenth and eighteenth councils, where the problem of this study was a major question: **what is the importance of the role of Jordanian Parliament in applying the criteria of good governance in Jordan during (2011-2018)**?

In order to achieve the objectives of this study and to answer its questions and reach its results, the researcher used the method of descriptive and analytical approach and systems analysis by offering a set of questions and hypotheses connected to a set of conclusions and recommendations to improve the quality of work on the political level, specially supervisory performance of the Jordanian state.

The study reached to a several conclusions, mostly: An active role of the 17th and 18th Parliamentary councils in the application of the criteria of good governance: participation, efficiency and effectiveness, justice and the rule of law in legislative performance, represented by the legislation of laws and supervisory performance through the monitoring work tools of the 17th and 18th of parliament of deputies

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

by asking parliamentary questions, and requests for discussion.

The study also recommended the need to strength the criteria of good governance and working on application of a culture of application within the parliament through consensus- raising and educational practical programs that help to implement criteria of good governance participation, consensus, efficiency and effectiveness, justice and the rule of law; significant impact on the performance of the 17th and 18th parliamentary councils.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

المقدمة.

أولا : مشكلة الدراسة وأسئلتها

ثانيا: أهمية الدراسة.

ثالثا: أهداف الدراسة.

رابعا: فرضيات الدراسة.

خامسا: منهجية الدراسة.

سادسا: المتغيرات والمفاهيم الأساسية للدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس النواب الأردني والحكم الرشيد في الأردن
(٢٠١١-٢٠١٨)

مقدمة

لمجلس النواب في أي دولة متمثلا بجميع أعضائه وأنظمته دور بارز في الإصلاحات السياسية في الدولة، إذ يتم طرح القرارات والقوانين والسياسات المصيرية التي تتعلق بالدولة من قبل مجلس الوزراء للمناقشة والتصويت عليها وتنفيذها، وذلك بإعطاء أو حجب الثقة، وفي حال تم الموافقة عليها يتم تنفيذها.

وعلى ضوء ذلك، فإن مجلس النواب الأردني يمثل نقطة تحول نحو الإصلاحات السياسية وذلك من خلال مناقشة ودراسة القوانين التي تحيلها الحكومة إلى مجلس النواب وتعمل على تطوير البناء السياسي للدولة، بالإضافة إلى الأداء الذي يقوم به المجلس في الرقابة على أجهزة الدولة لضمان تطبيق التشريعات والأنظمة في جميع الإجراءات السياسية بما يخدم في ذلك المصلحة العامة للدولة والشعب.

إن مجلس النواب الأردني في ضوء معايير الحكم الرشيد يعني ضرورة قيامه بتبني النهج التفاعلي في علاقاته وتعاملاته السياسية المختلفة والمعايير والقواعد المتبعة في تطويرها لتحقيق الاستقرار السياسي لها بمستوى عال من الكفاءة والفعالية.

ولما كان مجلس النواب الأردني صاحب الولاية في التشريع والرقابة السياسية في جوهرها، إذ صار من اللازم تناول دور مجلس النواب في ضوء معايير الحكم الرشيد، فقد أصبح دور مجلس النواب واضحا وجليا في أعقاب "ثورات الربيع العربي" وما أفرزته من تحولات من ازدياد ضغط الشعب بمختلف قواه السياسية والاجتماعية. .

لم يعد مفهوم الحكم الرشيد والمتمثل بعملية صياغة السياسات العامة وتنفيذها مقترنة بالقطاع العام، فقد أصبح لمجلس النواب الأردني دور تتنامى أهميته وتأهله ليكون شريكا فعالا في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف مجالاتها، وهذا يتطلب من مجلس النواب الأردني أن يتبع ويتقيد بتطبيق معايير الحكم الرشيد لا أن يكتفي بالمناداة لها والشكوى من ضعف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دعم الدولة له بل بأن يكون قدوة ورائد في هذا المجال لكي يتمكن من التأثير على السياسات العامة بما في ذلك بناء دولة المؤسسات.

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم الحكم الرشيد من المنظور السياسي ومعرفة أسباب ظهور هذا المفهوم وعلاقته بالديمقراطية وبتفعيل دور الشراكة والمشاركة الفاعلة في رسم السياسات العامة للدولة، كما تناولت هذه الدراسة مدى ممارسة مجلس النواب الأردني تطبيق معايير الحكم الرشيد في الأردن خلال الأعوام (٢٠١١-٢٠١٨).

أولا: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تحاول – هذه- الدراسة الإجابة على مشكلتها الرئيسية المتمثلة بالسؤال الرئيسي: ما أهمية دور مجلس النواب الأردني في تطبيق معايير الحكم الرشيد خلال فترة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٨) **من خلال محاولة الإجابة عن مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:**

١) ما مدى تطبيق مجلس النواب الأردني لمبادئ الحكم الرشيد؟

٢) ما دور مجلس النواب الأردني في سن القوانين والتشريعات؟

٣) ما دور مجلس النواب الأردني في عملية الرقابة على أجهزة الدولة؟

٤) ما التوقعات المستقبلية لدور مجلس النواب الأردني في ضوء معايير الحكم الرشيد؟

٥) ما معوقات تطبيق معايير الحكم الرشيد في مجلس النواب الأردني؟

٦) ما أثر ثورات الربيع العربي والاحتجاجات الأردنية على أداء مجلس النواب الأردني؟

٧) ما الوسائل والآليات التي يمكن بواسطتها مواجهة المعوقات وتفعيل دور مجلس النواب الأردني؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:**

تكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في موضوع حديث نسبياً ويتعلق بالحكم الرشيد ودور مجلس النواب الأردني اتجاهه، حيث يعتبر هذا الموضوع من المجالات الحديثة والتي حظيت باهتمام متزايد وكبير في العالم لما له من أهمية كبرى في مكافحة الفساد والفقر وتحقيق العدالة والمساواة في المجتمعات*، كما لا تزال الدراسات المتعلقة بهذا المفهوم في بداياتها، وكذلك لتنامي دور مجلس النواب الأردني في الحياة العامة إلى جانب القطاعين العام والخاص.

ومن هنا تكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تركز على دور مجلس النواب الأردني في تطبيق معايير الحكم الرشيد الأردني خلال الأعوام (٢٠١١-٢٠١٨) وطرق تعزيزها.

- **الأهمية العلمية:**

الوصول إلى توصيات تخدم البحث العلمي بخصوص العلاقة ما بين دور مجلس النواب الأردني تجاه الحكم الرشيد، كما يمكن الاستفادة بها في تحسين أداء مجلس النواب الأردني الرقابي والتشريعي.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير وتحليل أهمية دور مجلس النواب الأردني في تطبيق معايير الحكم الرشيد خلال الأعوام (٢٠١١-٢٠١٨) **حيث تتمثل أهدافها فيما يلي:**

١) دراسة الجانب النظري لموضوع الحكم الرشيد من حيث المفهوم والخصائص والمؤشرات.

* إذ تساهم هذه الدراسة في خدمة الاقتصاد وذلك من خلال زيادة الوعي بمحاربة الفساد، والدور الكبير في تبني معايير الحكم الرشيد التي تسهم في حفظ المال وتحقيق العدالة الاجتماعية لأفراد المجتمع على حد سواء وخاصة الأردن والمنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) التعرف على دور مجلس النواب الأردني في تطبيق معايير الحكم الرشيد.

٣) تقييم دور مجلس النواب الأردني في ضوء معايير الحكم الرشيد.

٤) إبراز أهم نقاط القوة التي يتميز بها مجلس النواب الأردني فيما يتعلق بتطبيق معايير الحكم الرشيد.

٥) إبراز أهم نقاط الضعف التي يعاني منها مجلس النواب الأردني فيما يتعلق بتطبيق معايير بالحكم الرشيد.

٦) تحديد المعوقات والتحديات التي تواجه مجلس النواب الأردني في تطبيق معايير الحكم الرشيد.

رابعا: فرضيات الدراسة:

بناء على أسئلة الدراسة تم وضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى**: لا توجد علاقة بين أداء مجلس النواب الأردني وتطبيق معايير الحكم الرشيد المتمثلة في: المشاركة، توافق الآراء، الكفاءة والفعالية، العدالة وسيادة القانون، **ويشتق منها الفرضيات الفرعية التالية:**
- **الفرضية الفرعية الأولى**: لا توجد علاقة بين أداء مجلس النواب الأردني ومدى مشاركته في تطبيق معايير الحكم الرشيد.
- **الفرضية الفرعية الثانية**: لا توجد علاقة بين مجلس النواب الأردني والمساهمة في توافق الآراء كأحد معايير الحكم الرشيد.
- **الفرضية الفرعية الثالثة**: لا توجد علاقة بين مجلس النواب الأردني والمساهمة في الكفاءة والفعالية كأحد معايير الحكم الرشيد.
- **الفرضية الفرعية الرابعة**: لا توجد علاقة بين مجلس النواب الأردني والمساهمة في العدالة وسيادة القانون كأحد معايير الحكم الرشيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: متغيرات الدراسة:

في ضوء أسئلة المشكلة وأهداف الدراسة وفرضياتها، فإن التصور العام لنموذج الدراسة يظهر بمتغيراته المستقلة والتابعة من خلال الشكل (١-١):

شكل رقم (١-١): نموذج الدراسة

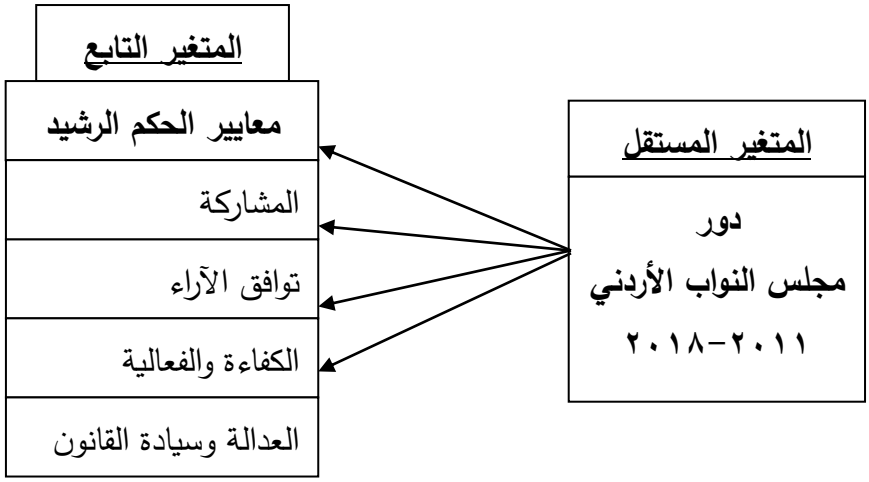

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي:

١) **الحدود الزمانية**: تركز الدراسة الحالية على الفترة الممتدة لمجلس النواب الأردني من عام ٢٠١١م ولغاية عام ٢٠١٨م، وتم اختيار بدايتها لما أفرزه ما يسمى "الربيع العربي" من أحداث وتحولات ضاغطة على السلطة التشريعية في الدول العربية عامة والأردن بشكل خاص.

٢) **الحدود المكانية**: شملت الدراسة مجلس النواب الأردني ضمن نطاق الدولة الأردنية.

٣) **الحدود الموضوعية**: تغطي الدراسة الحالية الدور الذي يقوم به مجلس النواب الأردني وبيان أهم قراراته للوصول إلى الحكم الرشيد كأحد المباحث الفرعية للنظم السياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سادسا: منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على مشكلتها وأسئلتها، استخدم الباحث نوعين من المصادر، تمثل أولهما في جمع المعلومات النظرية بمراجعة الكتب والمقالات والدراسات السابقة والمراجع المتوفرة في المكتبات ذات العلاقة لتغطية الجانب النظري من الدراسة، وذلك من خلال الرجوع إلى المراجع العلمية العربية والأجنبية لتعضيد البحث بالإسهامات العلمية التي تناولت الموضوع بصورة مباشرة وغير مباشرة. كذلك الرجوع إلى الدوريات العالمية المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة، كما جاء في ثبت في قائمة المراجع، أما ثانيهما فتتمثل في استخدام المنهج الوصفي وتحليل النظم من خلال تطبيقهما، فالأول في مجلس النواب خلال الفترة الزمنية ٢٠١١-٢٠١٨م والثاني من خلال تطبيق معايير الحكم الرشيد خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٨م.

سابعا: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

مجلس النواب ودوره:

تعددت التعاريف المتعلقة بمجلس النواب، **ومن أبرز هذه التعاريف ما يلي**

عرفه حنا (٢٠١٤) بأنه: "الهيئة التشريعية بالدولة، يختص بجميع ممارسات السلطة التشريعية وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات، ويتكون من مجموعة من الأفراد النواب المنتخبين من قبل المواطنين من الشعب، المسجلين على اللوائح الانتخابية في عملية انتخاب أو اقتراع عام سري ومباشر ونزيه، ويكون للبرلمان السلطة الكاملة فيما يتعلق بإصدار التشريعات والقوانين، ويطلق على البرلمان تسميات مختلفة حسب كل دولة"*.

وقد عرفه المصري (٢٠١٧، ص٩) بأنه: "هيئة تشريعية، وجدت في دول دستورية لتمثل السلطة التشريعية المختصة فيها، وذلك ينطبق من مبدأ الفصل بين السلطات،

* **مثل:** مجلس النواب، المجلس التشريعي، مجلس الشعب، مجلس الأمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتلخص مهامه في الرقابة على أعمال الحكومة، والتشريع، إضافة إلى تمثيل الشعب أمام الحكومة".

يعد مجلس النواب الأردني جزءًا من السلطة التشريعية (الأعيان والنواب) والتي تعد إحدى السلطات الثلاث التي نص عليها الدستور الأردني*، كما يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين من قبل الشعب وفقاً لقانون الانتخاب* الذي يكفل سلامة الانتخاب، ومدة مجلس النواب الأردني أربع سنوات شمسية من تاريخ إعلان نتائج الانتخابات العامة في الجريدة الرسمية، كما يتم تمديد مدة مجلس النواب بإرادة ملكية إلى مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن سنتين**.

أما مفهوم الدور فيعني الأطر السلوكية التي تحقق ما هو متوقع في مواقف معينة، وعليه يقوم مجلس النواب بدراسة جميع القوانين والأنظمة والمقترحات التي تتعلق بشؤون الدولة، إضافة إلى الرد على خطب العرش السامي، الجلسات العامة، مناقشة البيانات الوزارية والموازنة العامة، الاستجوابات وطلب المناقشة، الشكاوى والعرائض والمذكرات بالإضافة إلى الزيارات الميدانية (التعمري، ٢٠١٨، ص١٥).

الحكم الرشيد:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الحكم الرشيد بتعدد الجهات التي تناولت هذا المفهوم، فمنها ما كان من منطلق سياسي أو منطلق اقتصادي كتعريف البنك الدولي وتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنها اجتماعي كتعريف تقارير التنمية الإنسانية العربية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية.

---

* المادة (١/٦٧) من قانون الدستور الأردني لعام ١٩٥٢م، والتي تنص على: "يتألف مجلس النواب من أعضاء منتخبين انتخابا عاما سريا ومباشرا وفقا لقانون للانتخاب يكفل الأمور: والمبادئ التالية: أ. حق المرشحين في مراقبة الأعمال الانتخابية .ب. عقاب العابثين بإرادة الناخبين. ج. سلامة العملية الانتخابية في مراحلها كافة."

* قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٢٠١٦م.

** المادة (١/٦٨) من قانون الدستور الأردني لعام ١٩٥٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرف **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)** الحكم الرشيد بأنه: "توزيع الموارد وإدارتها من زاوية الاستجابة للمشكلات الجماعية، ويتميز بالمشاركة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون والفعالية والإنصاف"(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٧، ص٥).

أما تقرير **التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢م**، فقد عرفت الحكم الرشيد بأنه: "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً. (تقرير التنمية الإنسانية، ٢٠٠٢، ص١٠١)

أما **البنك الدولي**

فيعرف الحكم الرشيد بأنه: "الطريقة التي تمارس بها السلطة إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة من أجل التنمية"(المدهون، ٢٠١٢، ص١٣).

فالحكم الرشيد هو عبارة عن حالة سياسية تعكس تقدم وتطور الإدارة الحكومية لتتجاوب مع متطلبات وتطلعات المواطنين، كما تستخدم الأليات والعمليات المتتابعة لتحقيق الأهداف المرجوة من الأعمال بكل شفافية ونزاهة أمام المواطنين، ومن أهم أهدافه: السيطرة على الفساد، فاعلية الحكومة وجودة التشريعات.

المشاركة السياسية:

هي عبارة عن مجموعة من الأنشطة التي يمارسها المواطن فردياً أو جماعياً حتى يحقق من خلالها المصلحة العامة ويساهم في سن القوانين التي تضمن احترام حقوق الإنسان والمواطن (إبراهيم، ٢٠١٤، ص٢٥).

الكفاءة:

هي الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق حجم أو مستوى معين من النتائج بأقل التكاليف.

وتعرف أيضاً بأنها الاستغلال العقلاني والاقتصادي لموارد المؤسسة. (أبو حسين، ٢٠١٧، ص: ١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفعالية:

هي مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها بأقل تكلفة وأقل وقت وجهد ممكن. (دعيبس، ٢٠٠٤، ص١٠)

العدالة:

هي العمل وفقاً لمتطلبات القانون سواء ارتكزت هذه القواعد على الإجماع البشري أو على المعايير الاجتماعية، إذ تركز على تحقيق التوازن بين جميع أفراد المجتمع من حيث الحقوق وتضمن العدالة تحقيق المساواة بين جميع الأشخاص داخل المجتمع الواحد. (زعبي، ٢٠٠٤)

سيادة القانون:

تعتبر أصل من الأصول الدستورية ويترتب عليها أنه لا يمكن للسلطات العامة القائمة في دولة ما أن تمارس سلطتها إلا وفق قوانين مكتوبة صادرة وفق الإجراءات الدستورية والمتفقة مع دستور تلك الدولة. (المسيعيدين، ٢٠١٥)

توافق الآراء:

هو عبارة عن "قدرة الفرد على أن يتكيف مع بيئته الاجتماعية أو المادية أو حتى مع نفسه"(التعمري، ٢٠١٨)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

قام العديد من الباحثين العرب واحدة في المراجع الأجنبية بإجراء الدراسات حول معرفة دور مجلس النواب الأردني في الحكم الرشيد خلال الأعوام (٢٠١١- ٢٠١٨)، كما ركزت معظم الدراسات على تقديم بعض الحلول للمشاكل التي تعاني منها المؤسسات من حيث ممارسة تطبيق معايير الحكم الرشيد، **وهنا نذكر مجموعة من هذه الدراسات:**

الدراسات العربية:

الرقم	منهج الدراسة	أهم نتائجها	صلتها بموضوع الدراسة
- **دراسات عامة**			
١)	**غربي، (٢٠١١): الديمقراطية والحكم الرشيد،** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم رهانات المشاركة السياسية في تحقيق التنمية، إذ يرى الكثير من الأجانب أن المواطن في دول العالم الثالث وبشكل خاص يعيش في جو لا يمت للديمقراطية بأي صلة، بل يتميز بحرمانه في كثير من حقوقه كحرمانه من إبداء رأيه وحرية التعبير والمساهمة في صنع مستقبله، وقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم	حرمانه من الحصول على حقه في المعلومات حول موارد بلده وتعاملاتها الداخلية والخارجية.	تعتبر هذه الدراسة استكمالا الدراسة الحالية والتي ترتكز فيها فكرة الحكم الرشيد على اعتبار هذه الظاهرة من القضايا الرئيسية التي يدور حولها النقاش والحوار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **الإصلاح السياسي**			
	العزام، (٢٠٠٣): "اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية"، هدفت إلى الكشف والاطلاع على أثر اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية ومدى تأثير تلك الأحزاب في عملية التنمية السياسية، بالإضافة إلى معرفة أهم المعيقات التي تواجهها. تم توزيع استبانة مكونة من ٣٣٠٠ حالة في محافظة إربد، حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق هدف الدراسة.	أن اتجاهات أفراد العينة نحو الأحزاب السياسية سلبية بشكل عام، وأن الأحزاب السياسية كانت قاصرة على لعب دور إيجابي في عملية التنمية السياسية، ولم تنجح في بناء ثقافة سياسية حزبية إيجابية تعزز وجود النظام الحزبي وتبني ثقة المواطنين بالأحزاب.	ساهمت هذه الدراسة بصياغة المشكلة التي يمكن دراستها في دراستنا الحالية، ويبنى على ذلك تحديد الأهداف بشكل جيد وستساعد الباحث على مناقشة وتفسير النتائج وصولا للتوصيات وذلك من خلال الاطلاع على تجارب الباحثين السابقين.
٢	**الخدام، (٢٠١٣): "الإصلاحات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بعد أحداث الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٣)".** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل الإصلاحات السياسية الأردنية التي تم إنجازها في الفترة من عام ٢٠١١-٢٠١٣م، وقد **استعان الباحث بأسلوب منهج تحليل النظم السياسية.**	إن الجهود المبذولة في المجال الإصلاح الديمقراطي خاصة حرية الرأي والتعبير والتعامل مع حقوق الإنسان من قبل الملك عبدالله الثاني في أوراقه النقاشية خاصة الرابعة وإضافة إلى دور الحراك الشعبي من قبل الملك عبدالله كانت نتائجها إيجابية عززت حق الجميع في المشاركة السياسية.	ساهمت هذه الدراسة بصياغة المشكلة التي يمكن دراستها في دراستنا الحالية، وينبى على ذلك تحديد الأهداف بشكل جيد وستساعد الباحث على مناقشة وتفسير النتائج وصولا للتوصيات وذلك من خلال الاطلاع على تجارب الباحثين السابقين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	دراسة: حياصات، أيهم، (٢٠١٣): "دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن (١٩٨٩-٢٠١٢)" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتحليل دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح خلال الفترة الممتدة من (١٩٨٩-٢٠١٢م)، وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي لتحليل ورصد وقياس طبيعة الدور الذي تقوم به جبهة العمل الإسلامي، كما استخدم المنهج التاريخي للوصول إلى المعلومات ذات الصلة بالموضوع.	وجود علاقة ما بين جبهة العمل الإسلامي والحكم في المملكة الأردنية الهاشمية في خمسينيات القرن الماضي حيث استعانت الحكومة بهم للتصدي ومواجهة الأحزاب الشيوعية والناصري، وكما عادت هذه العلاقة من خلال لقاء الملك بكتلة الإصلاح في مجلس النواب لتحسين الجبهة الداخلية ومواجهة ما يسمى "صفقة القرن".	استفاد الباحث من هذه الدراسة من حيث المنهجية لجمع المعلومات إذ استخدم الباحث أسلوب المنهج القانوني ومنهج تحليل النظم وتعتمد في ذلك على تحديد الأهداف بشكل جيد وستساعد الباحث على مناقشة وتفسير النتائج وصولا للتوصيات وذلك من خلال الاطلاع على تجارب الباحثين السابقين. كما اختلفت هذه الدراسة الحالية عن الدراسة الحالية بأنها ركزت على تطبيق معايير الحكم الرشيد في المجلس النيابي للفترة ٢٠١١-٢٠١٨م.
	الخصاونة، (٢٠١٥): "أثر جهود الإصلاح السياسي في الأردن على تحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية من وجهة نظر الموظفين في مراكز الوزارات الأردنية: دراسة استطلاعية": هدفت هذه الدراسة للاطلاع	أن للجهود المبذولة في عملية الإصلاح السياسي أثر كبير في على تحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية.	ساهمت هذه الدراسة بصياغة المشكلة التي يمكن دراستها في دراستنا الحالية، ويبنى على ذلك تحديد الأهداف بشكل جيد وستساعد الباحث على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	والإلمام على ما مدى أثر الجهود المبذولة في الإصلاح السياسي على تحسين أداء الأجهزة الحكومية خلال فترة ثورة "الربيع العربي" أي من الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٥م، وقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي حيث تم توزيع الاستبانة على (٥٠٠) موظف وموظفة في عشر وزارات أردنية.	تفعيل دور الإصلاحات السياسية وذلك من خلال تحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية من وجهة نظر الموظفين.	مناقشة وتفسير النتائج وصولا للتوصيات وذلك من خلال الاطلاع على تجارب الباحثين السابقين.
	هزيم، (٢٠١٦): "اللامركزية وعملية الإصلاح السياسي في الأردن، وجهة نظر أعضاء مجلس النواب السابع عشر". هدفت هذه الدراسة إلى بيان تطبيق اللامركزية بالإضافة إلى الإصلاح السياسي في الأردن من وجهة نظر أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي وتم توزيعها على (١٥) نائبا حيث تم معالجة النتائج إحصائيا.	وجود درجة مرتفعة من الموافقة لدى أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر في ضرورة تطبيق اللامركزية والإصلاح السياسي في الأردن متمثلا بجميع مؤسساته	ساهمت هذه الدراسة بصياغة المشكلة التي يمكن دراستها في دراستنا الحالية، ويبنى على ذلك تحديد الأهداف بشكل جيد وستساعد الباحث على مناقشة وتفسير النتائج وصولا لتحقيق أهداف الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	حسين، (٢٠١٨): "دور مجلس النواب الأردني السابع عشر في عملية الإصلاح السياسي". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التشريعي والرقابي للمجلس على الأداء الحكومي، ودوره في التفاعل مع ملف الفساد، حيث اتبعت الباحثة أسلوب المنهج القانوني ومنهج تحليل النظم.	وجود دور فاعل لمجلس النواب السابع عشر في عملية الاصلاح السياسي ضمن الإطار التشريعي من خلال سن القوانين والأنظمة التشريعية. بالإضافة إلى دور مجلس النواب السابع عشر في التعامل مع ملفات الفساد وذلك من خلال سن القوانين التي تجرم مظاهر الفساد.	عمدت هذه الدراسة إلى استخدام المنهج القانوني ومنهج تحليل النظم وتعتمد في ذلك على تحديد الأهداف بشكل جيد وستساعد الباحث على مناقشة وتفسير النتائج وصولا للتوصيات وذلك من خلال الاطلاع على تجارب الباحثين السابقين. كما اختلفت هذه الدراسة الحالية عن الدراسة الحالية بأنها ركزت على تطبيق معايير الحكم الرشيد في المجلس النيابي للفترة ٢٠١١-٢٠١٨م.
– **النظام الانتخابي**			
	المسيعدين، (٢٠١٥): "الآثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن": هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء ومعرفة أهم الآثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن وذلك من خلال معرفة ماهية النظام الانتخابي وملامح تطوره في الأردن، وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال دراسة تطور النظام الانتخابي في الأردن والمنهج القانوني في إطار بعض النصوص القانونية المتعلقة بقانون الانتخاب والنظام إضافة إلى المنهج الوصف التحليلي عند	نتائج هذه الدراسة عن قوة تأثير النظام الانتخابي على دور الكتل والأحزاب السياسية، كما أوصت بضرورة تعزيز وتطوير ودعم النظام الانتخابي، والعمل على الأخذ بمبدأ نظام التمثيل النسبي.	استفاد الباحث من هذه الدراسة من حيث المنهجية لجمع المعلومات إذ عمدت هذه الدراسة إلى استخدام المنهج القانوني في إطار الحديث عن بعض النصوص القانونية ومنهج الوصفي التحليلي عند الحديث عن الآثار السياسية لمجلس النواب. كما اختلفت هذه الدراسة الحالية عن الدراسة الحالية بأنها ركزت على تطبيق معايير الحكم الرشيد في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	تحليل الآثار السياسية للنظام الانتخابي.		المجلس النيابي للفترة ٢٠١١-٢٠١٨م.
	الخرابشة، (٢٠١٦): "تأثير النظام الانتخابي الأردني لعام ٢٠١٢ على أداء مجلس النواب السابع عشر". إذ هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى تأثير قانون الانتخابات رقم (٢٥) لعام ٢٠١٢م على أداء المجلس النيابي الأردني، حيث اتبعت الباحثة المنهج التاريخي والقانوني في الوصول إلى البيانات والمعلومات الضرورية.	عجز قانون الانتخابات رقم (٢٥) لعام ٢٠١٢م عن تهيئة الظروف المناسبة لولادة نخب سياسية وبرلمانية تتماشى مع متطلبات الساحة السياسية في ضوء التقلبات والمتغيرات الإقليمية والدولية بالإضافة إلى فقدان ثقة المواطن بالمجلس النيابي وأعضاءه في اتخاذ خطوات سياسية واجتماعية من شأنها تلبية حاجات الشعب.	استفاد الباحث من هذه الدراسة من حيث المنهجية، حيث استخدم الباحث أسلوب المنهج القانوني ومنهج تحليل النظم وتعتمد في ذلك على تحديد الأهداف بشكل جيد. إلا أنها اختلفت في كون هذه الدراسة تطرقت إلى معرفة مدى تأثير النظام الانتخابي في الأردن غي أداء مجلس النواب، ولكن دراستنا الحالية ركزت على تطبيق معايير الحكم الرشيد في المجلس النيابي للفترة ٢٠١١-٢٠١٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الدراسات الأجنبية

الرقم	منهج الدراسة	أهم نتائجها	صلتها بموضوع الدراسة
	– دراسات عامة		
(١	**Nahar, Ghazi (2012):** **The Impact of Political Parties on the 2007 Jordanian Parliamentary Elections** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى أثر الأحزاب السياسية على الانتخابات البرلمانية الأردنية عام ٢٠٠٧م، بالإضافة إلى تحليل ورصد الدور الذي قامت به التكتلات والأحزاب السياسية وأهم المعيقات التي تتعرض لها. استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي.	إذ توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه الأحزاب لا يزال نشاطها محدودا رغم السماح لها بممارسة هذا النشاط، ويرجع ذلك إلى معرفة الأسباب المتعلقة بطبيعة عمل تلك الأحزاب، وسيطرة الطابع الشخصي بين قيادات الأحزاب بالإضافة إلى أسباب تتعلق بطبيعة المجتمع الأردني ذاته.	تعتبر هذه الدراسة استكمالا الدراسة الحالية والتي ترتكز فيها فكرة الحكم الرشيد على اعتبار هذه الظاهرة من القضايا الرئيسية التي يدور حولها النقاش والحوار.
(٢	**Barari, Hassan (2013):** **The Limits Of Political Reform In Jordan** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقدير العوامل المؤثرة على الإصلاح السياسي في الأردن، وتأثرها بالعوامل الخارجية، بالإضافة إلى معرفة تأثير ثورة "الربيع العربي" عليها، كما بينت هذه الدراسة المبادرات	إن الإصلاح السياسي في الأردن بما في ذلك الأحزاب مشروط بالمؤثرات الخارجية ممثلة في مناداة المواطنين بالإصلاح وكيفية إدارة صاحب القرار لذلك.	اختلفت هذه الدراسة عن الدارسة بأنها ركزت على تطبيق معايير الحكم الرشيد في المجلس النيابي للفترة ٢٠١١-٢٠١٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	منهج الدراسة	أهم نتائجها	صلتها بموضوع الدراسة
	الإصلاحية من وجهة نظر عدد من الجهات الداخلية، استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي		
(٣	**Muhafazah, Ali (2013): Deferred Reform: A New Jordanian Parliament With Old Faces :** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما مدى دور مجلس النواب الأردني في عملية الإصلاح لتحقيق أفضل النتائج. وقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي للوصول لأهداف هذه الدراسة.	أظهر نتائج هذه الدراسة إلى أن الأردن قد عاني ويعاني من ضعف في بنيته السياسية ذات المؤشرات الاقتصادية كي يضمن تحقيق الإصلاح السياسي في كافة المجالات والميادين، ومعرفة مدى أداء المجلس النيابي السادس.	استفاد الباحث من هذه الدراسة من حيث المنهجية، حيث استخدم الباحث أسلوب المنهج القانوني ومنهج تحليل النظم وتعتمد في ذلك على تحديد الأهداف بشكل جيد
(٤	**Mathisen, Ina (2013): The Lack of a Jordanian Spring: A Case Study Analysis Of Electoral Reform and Regime Stability In Jordan** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب وراء عدم تأثر الأردن بثورات الربيع العربي، بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى الاستقرار السياسي في ظل المنازعات المحيطة به، حيث استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف هذه الدراسة.	أن المجالس النيابية السابقة للمجلس الثامن عشر لم تحقق نجاحا كبيرا في تحقيق الإصلاح السياسي المطلوب، لذا سعت الحكومة إلى جمع جهودها للحصول على الاستقرار والإصلاح السياسي من خلال التعديلات التي تمت في قانون الانتخاب لسنة ٢٠١٦م.	استفاد الباحث من هذه الدراسة من حيث المنهجية لجمع المعلومات إذ عمدت هذه الدراسة إلى استخدام المنهج القانوني في إطار الحديث عن بعض النصوص القانونية ومنهج الوصفي التحليلي عند الحديث عن الآثار السياسية لمجلس النواب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥)	**Huneidi, Laila (2014): The value, Beliefs, and Attitude of Elites in Jordan towards Political, Social, & Economic Development** هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم المفاهيم والمعتقدات ومواقف النخب في الأردن نحو التنمية السياسية، إذ أظهرت هذه الدراسة أنه يصعب الارتقاء بسرعة ما لم يحدث تغيير في الإصلاح السياسي، سواء على الصعيد الدستوري، وقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي للوصول لأهداف هذه الدراسة.	وجود خطوات ومراحل انتقالية من أجل السعي التطويري والتنموي في الأردن وذلك من خلال وصف الثقافة للقيادات الأردنية وبيان عوامل التأثير فيها وبشكل خاص التأثيرات السياسية.	استفاد الباحث من هذه الدراسة من حيث المنهجية، حيث استخدم الباحث أسلوب المنهج القانوني ومنهج تحليل النظم وتعتمد في ذلك على تحديد الأهداف بشكل جيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة استكمالا للدراسة الحالية والتي ترتكز فيها فكرة الحكم الرشيد على اعتبار هذه الظاهرة من القضايا الرئيسية التي يدور حولها النقاش والحوار، حيث ساهمت الدراسات السابقة بصياغة المشكلة التي يمكن دراستها في دراستنا الحالية، كما استفاد الباحث من هذه الدراسات من حيث المنهجية لجمع المعلومات إذ استخدم الباحث أسلوب المنهج القانوني ومنهج تحليل النظم كما طرحت مجموعة من الأسئلة الفرعية والفرضيات من أجل تحسين جودة العمل على المستوى السياسي وخاصة التشريعي والرقابي منه للدولة الأردنية، لما يتضمنه من أهمية في بيان مفهوم ومكونات الحكم الرشيد وأثره على أداء مجلس النواب الأردن، حيث يبنى على ذلك تحديد الأهداف بشكل جيد لمناقشة وتفسير النتائج وصولا للتوصيات وذلك من خلال الاطلاع على تجارب الباحثين السابقين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
الإطار النظري للدراسة

مجلس النواب الأردني والحكم الرشيد في الأردن
(٢٠١١ – ٢٠١٨)

مقدمة:

يعد مجلس النواب حلقة الوصل بين المواطنين والحكومة، إذ يعتبر الغرفة الأولى من غرف مجلس الأمة؛ فهو يستقبل هموم المواطن وطلباتهم، كما ساهم المجلس مساهمة فعالة في تعزيز وتحقيق المصالح الأردنية كدولة مع الدول الأخرى عبر الدبلوماسية البرلمانية كأحد أنواع الدبلوماسية الحديثة والمعاصرة. (https://jordan.gov.jo/wps/portal/Home/).

يشكل مجلس الأمة الأردني السلطة التشريعية التي تتولى المشاركة ويتولى مسؤولية وضع وإقرار السياسات العامة وسن القوانين والتشريعات في الأنظمة الديمقراطية وذلك من خلال التمثيل المنتخب، مما يستدعي ضرورة بيان دوره في ضوء معايير الحكم الرشيد وتطبيقها، **لذا، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، أولهما:** تعريف بتطور الحياة النيابية الأردنية، وثانيهما التعريف بالحكم الرشيد في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول تطور الحياة النيابية في الأردن

مقدمة

بدأت الحياة النيابية في منطقة شرق الأردن أيام الحكم العثماني، إذ كان يضم المجلس النيابي العثماني نائبين من الأردن أحدهما نائبا عن منطقة الكرك، ونائبا آخر عن منطقة الطفيلة.

وعلى ضوء ذلك، بدأت الحياة الديمقراطية في الأردن بعد إعلان المندوب البريطاني استقلال إمارة شرق الأردن عام ١٩٢٣م، وبعد هذه المرحلة قامت الحكومة بإجراء انتخابات نيابية من أجل مشاركة أفراد المجتمع في تسيير العملية الديمقراطية في الأردن.

ففي عام ١٩٢٤م صدر أول قانون للانتخابات النيابية ونشر في الجريدة الرسمية عدد (٥٢)، إلا إنه تم إلغاء فكرة الانتخابات النيابية ومشروع القانون الأساسي إثر الاعتراض على انتقاصه من استقلال إمارة شرق الأردن، وفي عام ١٩٢٦م كونت الحكومة لجنة* لكي تعيد النظر في قانون الانتخابات النيابي إلا إن الموضوع تم تأجيله وذلك بسبب تدخل الاستعمار الإنجليزي حيث بدأ يمارس ضغوطا على حكومة إمارة الأردن للتراجع عن

---

* رئيس اللجنة: إبراهيم هاشم: رئيس الوزراء ووزير العدلية و قاضي القضاة.

أما أعضاء هذه اللجنة:

١) القائم مقام علي خلقي الشرايري: قائد عسكري في الجيش التركي ووصل لرتبة قائم مقام عسكري ثم أمير لواء، كما وتقلد مناصب حاكم عسكري في مكة قبل الثورة العربية.

٢) الشيخ سعيد خير: هو زعيم عربي أصيل، وقف أمام محاولات الإنجليز المناوئة وهو ينادي بضرورة تولينا إمارة شرقي الأردن. ٣) شمس الدين سامي الشركسي: أول محامي جامعي في عمان.

٤) الشيخ محمد الحسين العواملة: تم انتخابه عضوا في المجلس البلدي وكان مثالا أصيلا للعمل في سبيل نهضة المدينة وتطورها. ٥) الشيخ سعيد الصليبي الفواعير: تم انتخابه رئيسا لمجلس بلدي السلط في عام ١٩١٨م.

٦) الشيخ زعل المجالي: قيادي عسكري بارز في الجيش العثماني سابقا وسياسي كان عضوا في المجلس التشريعي في عام ١٩٢٤م.

٧) الشيخ علي الكايد العتوم: رئيس بلدية جرش، رئيس حكومة سوف "حكومة الشمال"، أول وزير للمواصلات والنقل في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكرة إجراء انتخابات نيابية ونتيجة لتلك الأحداث تم تأجيل الانتخابات ولم تجر أي انتخابات إلا في عام ١٩٢٨م (جريدة الدستور، العدد (٥٢).

في عام ١٩٢٨م، تم سن مشروع دستور حديث وجديد مأخوذ من المعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٢٨، التي نصت على عدم مشاركة أبناء البلد في الانتخابات، وفي العام نفسه وبتاريخ ١٩٢٨/٦/١٧م تم إصدار قانون جديد لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الأول، وتم إلغاء القانون القديم. (الزعبي، ٢٠٠٤، ١٧).

فقد مر المجلس النيابي ومنذ نشأته وحتى عام ٢٠١٨ بعدة مراحل، **وهي على النحو التالي**:

- المرحلة الأولى بدأت في عام ١٩٢٩م: في هذه المرحلة لم يكن للمجلس النيابي أي دور إيجابي أو أي تأثير في أعمال النظام السياسي، بمعنى آخر: لم يكن فعالا.
- المرحلة الثانية بدأت في عام ١٩٨٤م، حيث استمر عمل المجلس الوطني الاستشاري حتى صدرت الإرادة الملكية بحلها اعتبارا من تاريخ ١٩٨٤/١/٧م، وبعدها أعيد لمجلس النواب ممارسته لصلاحياته بموجب إرادة ملكية تتضمن دعوة المجلس السابق، كما صدرت إرادة ملكية أخرى بدعوة مجلس الأمة حيث جرت انتخابات فرعية لملء المقاعد الشاغرة في مجلس النواب عن الضفة الشرقية، وبذلك عادت الحياة البرلمانية إلى الأردن وسمي هذا المجلس (بالمجلس العاشر لمجلس الأمة) واستمر لغاية عام ١٩٨٨م بعد أن أكمل مدته الدستورية وكان ذلك قبل فك الارتباط بين الضفتين.
- المرحلة الثالثة بدأت بعد فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية وكان ذلك في تاريخ ١٩٨٩/٧/٣١م ونتج عنه تعديل على قانون الانتخاب ليناسب الوضع الجديد حيث اقتصرت الدوائر الانتخابية في المملكة على الدوائر الشرقية، وبعد ذلك تم إجراء الانتخابات العامة لمجلس الأمة الحادي عشر في ١٩٨٩/١١/٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المرحلة الرابعة: وبدأت في عام ١٩٨٩م ولغاية ٢٠١٨م: حيث يعتبر البرلمان الحادي عشر (١٩٨٩-١٩٩٣) حالة نوعية في الحياة السياسية الأردنية حيث كان من أبرز أعماله إلغاء قانون الأحكام العرفية وإقرار قانون الأحزاب وقانون محكمة العدل العليا وقانون المطبوعات والنشر.

- وفي هذه المرحلة تم تفعيل دور البرلمان في النظام السياسي الأردني حيث أصبحت أحد مهامه طرح مشاريع القوانين وتعديلها ومن ثم إحالتها للسلطة التنفيذية، بالإضافة إلى تفعيل دور المجلس في الجانب الرقابي بالإشراف والمتابعة على أعمال السلطة التنفيذية.

المجالس التشريعية في الأردن:

أولا: المجلس التشريعي الأول من الفترة (١٩٢٩-١٩٣١):

تم انعقاد هذا المجلس بتاريخ ١٩٢٩/٤/٢م، وكانت أهم مهامه الأولى: وبالرغم من معارضة الشعب إلا أن المجلس صادق على المعاهدة الأردنية البريطانية، وقد حل المجلس في عام ١٩٣١م أثر الخلافات والنزاعات بينه وبين الحكومة حول الموازنة العامة (الزعبي، ٢٠٠٤، ص: ١٨).

ثانيا: المجلس التشريعي الثاني من الفترة (١٩٣١-١٩٣٤):

بتاريخ ١٩٣١/٠٧/٠١م تم إجراء انتخابات، وتمخضت عن هذه الانتخابات فوز الأحزاب المعارضة، إذ سعت هذه الأحزاب لتعديل بنود المعاهدة، كما طالبوا بفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، ولذلك لجأوا إلى عزل أعضاء السلطة التنفيذية من اللجان المالية والإدارية والقانونية للمجلس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: المجلس التشريعي الثالث من الفترة (١٩٣٧-١٩٣٤):

عمد المجلس النيابي إلى المطالبة بتعديل المعاهدة الأردنية- البريطانية، بالإضافة إلى منح الأردن استقلالها التام، حيث افتتح سمو الأمير عبدالله الأول دورة المجلس النيابي، وفي أوائل عام ١٩٣٥م وافق جميع الأعضاء على مشروع قانون الدفاع*، إلا أن أعمال هذا المجلس جاءت مخيبة لآمال وطموحات الناس؛ وذلك بسبب الأوضاع التي اتسمت بالتضييق على الحركة الوطنية، بالإضافة إلى وجود مجلس نيابي غير فعال تم من خلاله تحقيق السلطات البريطانية لبرنامجها الاستعماري وموافقة الحكومة بالإضافة إلى مصادقة المجلس التشريعي على القوانين دون أي تأخر أو تلكؤ.

رابعا: المجلس التشريعي الرابع من الفترة (١٩٣٧-١٩٤٢):

في عام ١٩٣٩م تم تعديل المعاهدة مع بريطانيا** وتعديل بعض مواد القانون الأساسي، كما تم تبديل المجلس التنفيذي بمجلس الوزراء، والعمل على تعيين قناصل فخرية للإمارة في البلاد المجاورة.

خامسا: المجلس التشريعي الخامس من الفترة (١٩٤٢-١٩٧٤):

في عام ١٩٤٢م تم انتخاب المجلس التشريعي لمدة ثلاث سنوات، تم تمديدها لسنتين أخريين، حيث تم إجراء الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس البرلماني الذي حل محل المجلس التشريعي.

---

* تم إصدار قانون الدفاع رقم (٣٠) لسنة ١٩٣٥م بتاريخ ١٩٣٥/١/٢١م بحكومة إبراهيم هاشم، وذلك بهدف المحافظة على كيان البلاد وأمنها وسيادتها القومية، حيث نص هذا القانون على: "على حق الأمير بإعلان العمل بهذا القانون عندما يحدث طارئ عام يقتضى الدفاع عن شرقي الأردن أو يمس بالأمن العام أو بسلامة قوات جلالته البريطانية المسلحة الموجودة في شرقي الأردن، ومنح الأمير صلاحية وضع الأنظمة اللازمة للرقابة على المراسلات والإشراف على النشرات والكتابات والمواصلات ووسائل النقل، والقبض على أي شخص وتوقيفه ومنع دخول البلاد...." وبقيت الدولة تعاني من هذا القانون حتى عام ١٩٩٠م.

** أهم البنود التي تم تعديلها على أن يتم قبول إمارة شرق الأردن بعصبة الأمم، والعمل على تكوين حكومة أردنية مسؤولة أمام المجلس التشريعي والمبادرة يتكون مجلس نيابي يضع القوانين الأساسية للبلاد ويبين هيكل الحكومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في عام ١٩٤٧م جاء الدستور القانوني لإحلال عهد المجلس التشريعي ويحل مكانها المجلس البرلماني والمكون من مجلس الأمة بشقيها: مجلس النواب والأعيان، وفي عام ١٩٥٠م تم تشكيل ثاني مجلس نيابي على أرض الأردن إلا أن هذا المجلس لم يدم طويلا بل تم انتهاءه بعد مضى سنة على تشكيله، نتيجة لاستشهاد المغفور له الملك عبدالله الأول عام ١٩٥١م، وتم تشكيل مجلسين أخريين الثالث والرابع، حيث تميز المجلس الثالث بتوسيع قاعدته ودوائره الانتخابية، فقد تم إنشاء حزب سياسي في المملكة الأردنية ومن ثم تم دخول حزب الإخاء الأردني وذلك لخوض العملية الديمقراطية.

وفي عام ١٩٥٦م تم تشكيل المجلس الخامس، حيث أسس على التكتلات الحزبية، إلا أن هذه الدورة تميزت بنزاهة انتخاب أعضائه لدى أفراد الشعب، أما في عام ١٩٥٧م سادت الفوضى في البلاد بسبب رغبة الحكومة في الدخول ضمن حلف بغداد، وبسبب الاضطرابات التي حدثت أصدرت الحكومة أمرا بحل الأحزاب السياسية.

وفي عام ١٩٦١م، تم حل المجلس النيابي الخامس إذ لم يدم طويلا وذلك بسبب عدم التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، كما أصبح عدد أعضاء هذا المجلس يصل إلى (٦٠) عضوا، إلا أنه حل أيضا بسبب عدم وجود التعاون ما بينه وبين الحكومة وبسبب حجب الثقة عن الحكومة.

وبالنسبة للمجلسين الثامن والتاسع قد حلا ولم يكملا مدتهما القانونية بسبب انعدام الثقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وفقدان التعاون بين السلطتين.

تعطيل الحياة النيابية

في عام ١٩٧٤م تم تجميد الحياة البرلمانية في الأردن نتيجة قرار الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد؛ الأمر الذي تطلب إعادة النظر في عضوية النواب الفلسطينيين في البرلمان الأردني لأن ذلك يتعارض ويتناقض مع هذا القرار، فانقسموا إلى قسمين: قسم ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتابع لها نواب الضفة الغربية، والقسم الآخر أصبح مقتصرا فقط على سكان ومواطني الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام ١٩٧٨م صدر القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨م والذي تم بموجبه تشكيل المجلس الوطني الاستشاري ليقوم بمهام السلطة التشريعية، ومر هذا المجلس بثلاث مراحل؛ المرحلة الأولى كانت عام ١٩٧٨م، حيث تألف المجلس من رئيس المجلس و(٦٠) عضوا، والمرحلة الثانية في عام ١٩٨٠م تألفت أيضا من رئيس المجلس و(٦٠) عضوا، أما المرحلة الثالثة تألفت من رئيس المجلس و(٧٥) عضوا، إلا أنه وفي عام ١٩٨٤م صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس الوطني الاستشاري. (الزعبي، ٢٠٠٤، ص: ٢٢-٢٣).

عودة التجربة الديمقراطية في الأردن:

شهد العالم في عقد الثمانينيات من القرن العشرين أحداث وتحولات كثيرة مما كان لها الأثر الكبير في تحول العالم نحو الديمقراطية وكان ذلك نتيجة لانهيار الاتحاد السوفياتي عام ١٩٩١م، واعتبار الولايات المتحدة الأمريكية قوة عظمى وحيدة، كما أن الأحداث السياسية المتغيرة قد طالت العديد من الدول العربية وأهمها فلسطين.

نتيجة للأحداث الدولية كانهيار الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١م وظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة بالإضافة إلى أحداث جنوب لبنان التي حدثت في عام ١٩٨٩م بسبب الأزمة الاقتصادية؛ قرر الأردن الإسراع في تنفيذ المرحلة الديمقراطية الجديدة، لذا أعلن استئناف الحياة البرلمانية بعد انقطاعها لسنوات طويلة من أجل إجراء تغيرات ملموسة في البناء المؤسسي لأجهزة الدولة، وتحقيق المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات. ففي عام ١٩٨٩م أصدر المغفور له الملك الحسين طيب الله ثراه قرارا بعودة الحياة النيابية وإرجاع المجلس البرلماني التاسع، حيث شاركت فيه معظم الأحزاب السياسية، واستمرت الحياة البرلمانية مرة أخرى وتعاقبت المجالس البرلمانية إلى المجلس الثامن عشر حتى عام ٢٠١٨م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المهام والاختصاصات:

أولا: الانتخاب في النظام الأردني: (الخوالدة، ٢٠١٨، ص: ١٢٩):

مزج نظام الانتخاب في الأردن منذ تأسيس إمارة شرق الأردن إلى عام ٢٠١٨؛ بين انتخابات غير مباشرة وانتخابات مباشرة*.

نتيجة تعديل المواد في الدستور الأردني لعام ٢٠١١م، صدر نظام الانتخاب المختلط لمجلس النواب وفقا للقانون الانتخاب رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٢م حيث تم تقسيم المحافظات إلى دوائر انتخابية محلية ودائرة عامة أو بما يعرف قائمة نسبية مغلقة*، ومن أهم بنودها:

منح المرشح (الناخب) صوتان، أحدهما للدائرة الانتخابية المحلية، والآخر للعامة، حيث يجمع هذا القانون بين الاقتراعين المخصصة لكل دائرة من حيث من يحق لهم التصويت والاقتراع ذات القائمة النسبية؛ إذ يعرف الاقتراع الفردي بنظام الصوت الواحد؛ أي: يحق للناخب صوت واحد فقط في الدائرة الانتخابية غير آخذين بعين الاعتبار عدد المقاعد، بينما الاقتراع للقائمة النسبية أو ما يعرف بنظام التمثيل النسبي؛ إذ يحق للناخب صوت واحد في الدائرة الانتخابية العامة، حيث بمنحه الناخب لإحدى القوائم في هذه الدائرة، وكما ذكرنا سابقا بما يعرف باسم النظام الانتخابي المختلط.

أما في عام ٢٠١٦م، الذي ولأول مرة يتم فيه تبني نظام الانتخاب التمثيل النسبي أو بما يعرف بالقائمة النسبية المفتوحة في الأردن وذلك وفقا لقانون الانتخاب لمجلس النواب رقم

---

* **الانتخابات المباشرة:** ويكون الاقتراع مباشرا وذلك في حال إن الناخبون يختارون بأنفسهم ممثليهم بدون وجود أي وساطة، حيث يكون على درجة واحدة وعندها يتحدد أعضاء النواب الذين تم اختيارهم من قبل الناخبون. أما **الانتخابات غير المباشرة:** إذ يقتصر دور الناخبين على اختيار مندوب عنهم وذلك بتولي مهمة اختيار النواب في المجلس.

* **القائمة النسبية المغلقة:** هو نظام انتخابي بالقائمة إذ يتم من خلاله تقسيم الدولة إلى دوائر واسعة، وتدعى كل دائرة إلى انتخاب عدد من النواب بنسبة سكان هذه الدائرة، ويحق لكل ناخب انتخاب عدد من الأسماء بقدر ما يحق للدائرة الانتخابية أن يكون لها من النواب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٦) لسنة ٢٠١٦م وتعديلاته، حيث يمنح الناخب صوته لقائمة واحدة من القوائم المرشحة لمجلس النواب ثم يختار واحد أو عدد منهم للمنتخبين من ضمن القائمة الواحدة.

كما بين النظام الأردني وجوب ضرورة أن يكفل مجموعة من الأسس والمعايير والتي أهمها: حق المنتخبين في الاطلاع على الأعمال الانتخابية، وسلامة العملية الانتخابية في جميع خطواتها الانتخابية، كما أن القانون الأردني وضع معايير وأسس يجب أن تتوافر في المرشح لعضو مجلس النواب وذلك استنادا للمادة (٧٥) من الدستور الأردني والمادة (١٠) من قانون الانتخاب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦م، **التي من أهم شروطها:**

١) **العمر والجنسية:** استنادا لقانون الانتخاب رقم (٦) لسنة ٢٠١٦م، يشترط لمن أراد الترشح لعضوية مجلس النواب على أن لا يقل عمره عن ثلاثين سنة، وأن يكون أردنيا (حاصلا على الجنسية الأردنية على أن لا تقل عن عشر سنوات)، بالإضافة إلى أن لا يكون مطلوبا، ولا محكوما بجريمة أخلاقية غير سياسية.

٢) **الجنس:** ساوى القانون الأردني بين الرجل والمرأة في ممارسة الحق الانتخابي، ففي عام ١٩٧٤م أعطى المشرع الأردني للمرأة الحق في الترشح لانتخابات مجلس النواب. (السالم، ٢٠٠٤، ص: ٣)

٣) **الديانة:** استنادا لقانون الانتخاب رقم (٣٤) لسنة ٢٠٠١ المعدل، فقط اشترط القانون على من يرغب بالترشح لعضوية مجلس النواب أن يكون مسلما ومسيحيا حيث منح للمسيحيين فقط تسعة مقاعد محددة في المجلس، كما لم ينسى القانون النص على حفظ حقوق الأقليات ومختلف أطياف الشعب الأردني في التمثيل لعضوية مجلس النواب.

كما منح القانون لمجلس رئاسة الوزراء حق تقسيم مقاعد مجلس النواب لـ(١١٥) مقعدا، مع ضعف توفر أسس وقواعد محددة لعملية توزيع أو تقسيم المقاعد مثل حجم السكان أو التمثيل الجغرافي، فأهم الأسس التي تحكم عملية التقسيم بالدرجة الأولى هي أسس وقواعد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سياسية اجتماعية؛ وذلك لكون بعض المحافظات أو المناطق الانتخابية لا يتلائم عدد المقاعد مع عدد السكان في بعض الدوائر الانتخابية.

أداء النواب في مجلس النواب:

نظمت نصوص القانون الأردني الأمور الهامة والمتعلقة بعمل مجلس النواب الأردني، والذي يعتبر من أهم أدوات المشاركة الشعبية لما يقدمه من وظائف ومهام تمكنه من المشاركة في صنع القرارات بحكم الصلاحية التشريعية والرقابية، بالإضافة إلى دوره الكبير في إجراءه العديد من الإصلاحات السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي للأردن في ظل التغييرات التي طرأت وامتدت عبر العديد من الدول العربية والتي عرفت بثورة "الربيع العربي" مما كان لهذه الأحداث من انعكاسات على الشارع الأردني منذ عام ٢٠١١م بالحفاظ على الأمن الوطني. (العدوان، ٢٠١٤، ص: ٩٤).

فالدور الرئيسي لمجلس النواب يكمن في وظيفتين أساسيتين، التشريعية والرقابية وهذا الذي سنتطرق له في هذه الدراسة. فمجلس النواب يستطيع أن يضع أسس وقواعد السلوك والسياسات التي تنتهجها الدولة وذلك من خلال الوظيفية التشريعية، أما الرقابية والتي تكمن في مراقبة وتنفيذ القوانين الصادرة ومتابعتها والعمل الإصلاح، **وسيتم بيان هذه الوظائف وعلى النحو التالي:**

١) الدور التشريعي:

تعتبر الوظيفة التشريعية هي الوظيفة الرئيسية والأهم في مجلس النواب، فبموجب أحكام المادة (٩١) من الدستور الأردني التي منحت مجلس النواب الحق في إبداء الرأي في أي مشروع قانون تطرحه الحكومة ويكون ذلك بالتعديل أو القبول أو رفض هذا القانون، بالإضافة إلى ذلك فقد منح الدستور الأردني في ذات المادة الحق لمجلس النواب على طرح مشروع قانون ما على أن يكونوا عشرة نواب أو أكثر، وبعد طرح القانون يتم إحالته إلى الجهات المختصة لإبداء الرأي القانوني في المشروع المطرح، وفي حال تمت الموافقة على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانون المقترح فإنه يحال إلى الحكومة لصياغة القانون المطرح وتقديمه للمجلس في الدورة الحالية أو الدورة المقبلة، أما في حال تم رفض القانون المطرح فلا يمكن التقدم به مرة أخرى في ذات الدورة وذلك استنادا ووفقا للمادة (٩٥) من الدستور الأردني (الخرابشة، ٢٠١٦، ص: ٥٣).

أما على صعيد القوانين التشريعية للمجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر، فقد أتبع المجلس أسسا تشريعية لسن بعض القوانين في عدد من القرارات الهامة لتسيير المهام وإبراز الأردن بمظهر حضاري وديمقراطي، وسنتناول في هذا البند بعض القوانين التي تم الموافقة عليها من قبل مجلس، **وأهمها**: (جبريل، ٢٠١٦، ص: ١)

أداء النواب في المجالس التشريعية:

أولا: المجلس النيابي السابع عشر

الجداول التالي يبين أهم القوانين التي تمخضت عن الجلسات التشريعية الصادرة للمجلس النيابي السابع عشر

جدول رقم (١)

القوانين التي تم تعديلها لسنة ٢٠١٣

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
رقم (٥) لسنة ٢٠١٣م: "قانون التصديق على اتفاقية نقل المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية بين المملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية لسنة ٢٠١٣م"	ركز هذا القانون على ضمان حق المتهم في المملكة العربية السعودية وضمان إقامته بالسجون الأردنية بما ينسجم معايير الحكم الرشيد وضمان تواجده في إطار دولته ليشعر بذلك بالأمان والحرية العامة للمتهم بأي قضية في المملكة العربية السعودية أو بالعكس.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٣م: "قانون التصديق على اتفاقية نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية التركية لسنة ٢٠١٣م"	ركز هذا القانون على ضمان للحرية الشخصية للمواطن الأردني (المتهم) والذي تم إلقاء القبض عليه في دولة أخرى باعتبار أحكامها تختلف عن أحكام دولته (الأردن) وذلك ليتوافق مع معايير الحكم الرشيد بتوافق الآراء والعدالة وسيادة القانون.
القانون رقم (٤) لسنة ٢٠١٣م: "قانون معدل لقانون المؤسسة الاقتصادية والاجتماعية للمتقاعدين العسكريين والمحاربين القدماء لسنة ٢٠١٣م"	ركز هذا القانون على إصدار العديد من القوانين التشريعية لتحقيق الإصلاح المجتمعي، وتطبيق كافة معايير الحكم الرشيد الكفاءة والفعالية وسيادة القانون والعدالة والمشاركة في ضمان حق العسكريين والمحاربين.
القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٣م: "قانون معدل لقوانين المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ٢٠١٣م"	ركز القانون على تعديل بعض القوانين لحماية الشعب من مخاطر المؤثرات العقلية والمخدرات فكان هذا القانون بمثابة الرادع والأكثر صرامة لمروجي المخدرات، وبما يتوافق مع معايير الحكم الرشيد بالعدالة وسيادة القانون.
القانون رقم (٨) لسنة ٢٠١٣م: "قانون معدل لقانون الفراض المالية لسنة ٢٠١٣م"	ركزت القوانين (٨)، (١٣)، (٢) على الفروض المالية والموازنة العامة لغرض تحقيق الإصلاح السياسي وذلك منعا لحدوث أي حالة من حالات الفساد الإداري أو العمل على القضاء عليه.
القانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣م: "قانون معدل الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٣م"	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قانون مؤقت رقم (٢) لسنة ٢٠١٣م: "قانون موازنات الوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠١٣م"	

المصدر: الجريدة الرسمية الصادرة عن مجلس النواب الأردني لعام ٢٠١٣م

نستنتج من ذلك أن عام ٢٠١٣م كانت بالنسبة لمجلس النواب السابع عشر حافلة بإصدار العديد من القوانين التشريعية في مختلف الميادين النشطة في الأردن، إذ جاءت هذه القوانين لتحقيق الإصلاح المجتمعي، ولحماية المواطنين من المخاطر والأزمات التي تمر بها الأردن، بالإضافة إلى القضاء على الفساد الإداري أو الحد منه.

جدول رقم (٢)

القوانين التي تم تعديلها لسنة ٢٠١٤

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤م: "قانون القضاء الإداري لسنة ٢٠١٤م"	ركز هذا القانون حول حق المواطن أو المرشح لأي منصب في تقديم الاعتراض أو الطعن بالقرارات القضائية الصادرة بحقه وبما يتوافق وينسجم مع الإصلاح المجتمعي.
القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٤م: "قانون مجالس الطوائف المسيحية لسنة ٢٠١٤م"	ركز هذا القانون على تحقيق المساواة والعدل بين الأقليات والطوائف، وذلك من خلال تخصيص مجالس قضائية وإدارية لتولي شؤون المسيحيين في الدولة ولذلك لتطبيق معايير الحكم الرشيد بما يتأتى بتحقيق المساواة بين أطياف الشعب الواحد بغض النظر عن دينه أو عرقه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانون رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٤م: "قانون الاستثمار لسنة ٢٠١٤م"	ركز هذا القانون على حماية الحرية الشخصية للفرد فيما يتعلق بطبيعة الأعمال والعمل على تشجيعه على الاستثمار بحرية وحماية من الدولة.
القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون حماية حق المؤلف لسنة ٢٠١٤م"	ركز هذا القانون على حماية حقوق المؤلفين وذلك من خلال إعطائهم حرية النشر والتأليف ودعمهم لما للتأليف من أهمية إصلاحية على المستويين المعرفي والفكري.

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
القانون المؤقت رقم (٢) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية"	ركزت هذه القوانين على تحقيق الإصلاح السياسي في كافة المجالات لتنسجم مع التطورات في كافة مجالات الحياة؛ مثل: الاقتصادية، القضائية، الاستثمارية، العسكرية، حماية أصحاب المهن، والعمل على وضع حد للعنف والإرهاب لحماية الوطن، والعناية والاهتمام بالمرضى وذلك لضمان سير الأعمال الصلاحية بما يتوافق وينسجم مع معايير الحكم الرشيد لكي يمنح الأردن حق العدالة وسيادة القانون والمشاركة والكفاءة والفعالية.
القانون المؤقت رقم (٤) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون مقاولي الإنشاءات"	
القانون المؤقت رقم (٧) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون محاكمة الوزراء"	
القانون المؤقت رقم (٨) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون خدمة العلم والخدمة الاحتياطية"	
القانون المؤقت رقم (٩) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون العقوبات"	
القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
لقانون الجيش الشعبي".	ركزت هذه القوانين على تحقيق الإصلاح السياسي في كافة المجالات لتنسجم مع التطورات في كافة مجالات الحياة؛ مثل: الاقتصادية، القضائية، الاستثمارية، العسكرية، حماية أصحاب المهن، والعمل على وضع حد للعنف والإرهاب لحماية الوطن، والعناية والاهتمام بالمرضى وذلك لضمان سير الأعمال الصلاحية بما يتوافق وينسجم مع معايير الحكم الرشيد لكي يمنح الأردن حق العدالة وسيادة القانون والمشاركة والكفاءة والفعالية.
القانون المؤقت رقم (١١) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون الإدارة العامة"	
القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون جوازات السفر"	
القانون المؤقت رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون هيئة مكافحة الفساد"	
القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون منع الإرهاب"	
القانون المؤقت رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة"	
القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون سلطة المياه".	
القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون نقابة الصحفيين"	
القانون المؤقت رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون نقابة المحاميين".	
القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون مؤسسة الأمل الأردنية للسرطان"	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة"	
قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون هيئة مكافحة الفساد"	ركز هذا القانون على مكافحة ظاهرة الفساد والحد منها في مؤسسات الدولة بما يحقق ذلك العدالة وسيادة القانون.
قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤م: "قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية"	
قانون مؤقت رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤م: "قانون استقلال القضاء"	ركز هذا القرار على منح القضاء الحجم الذي يستحقه في الدولة بعيدا عن أي تدخلات حكومية وذلك بغرض تحقيق معايير الحكم الرشيد وللحد من وصول الفساد لمنصة القضاء الأردني.
قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٤م: المادة رقم (٥) الفقرة (أ) و(ب) و(ج) و(د).	ركز هذا القوانين وبمواده على منح الكيان الإعلامي الدور الكافي لعملية الإصلاح الكلي في البلاد، وذلك من خلال ربط وسائل الإعلام مع رئاسة الحكومة لضبط أعمالها بشكل قانوني.
قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٤م: "قانون معدل لقانون نقابة الصحفيين"	منح هذا القانون الحماية للصحفيين لما لهم من دور هام وذلك لقربهم من الواقع الذي يعيشه الشعب الأردني.

المصدر: الجريدة الرسمية الصادرة عن مجلس النواب الأردني لعام ٢٠١٤م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نستنتج من ذلك أن في عام ٢٠١٤م بذل مجلس النواب جهدا كبيرا في تعديل بعض القوانين الهامة والتي كانت على حد سواء في مصلحة الوطن والمواطن، بالإضافة إلى تحقيق المساواة والعدل بين الأقليات والطوائف. إذ تم تعديل هذه القوانين في سبيل تحقيق جميع معاني الإصلاح في جميع الميادين كافة، ولكي تتسق مع التطورات المعاصرة في كافة المستويات الاقتصادية والقضائية والاستثمارية وغيرها من التعديلات وأهمها الدوافع الإنسانية لتحقيق أفضل المعالجات للمرضى وللحد والتقليل من آلام وأوجاع المرضى.

جدول رقم (٣)

القوانين التي تم تعديلها لسنة ٢٠١٥

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
القانون المؤقت رقم (١) لسنة ٢٠١٥م: "قانون معدل لقانون صندوق الإسكان العسكري"	ركز القانون على ضمان حقوق العسكريين بين وما أفنوه في خدمة الوطن والمواطن لكي يتم إنصاف هذه الفئة وتحقيق مطالبهم من سكن وخلافه وذلك ضمن تطبيق معايير المشاركة والكفاءة والفعالية والعدالة وسيادة القانون والتي تعتبر من أهم معايير الحكم الرشيد
إقرار مشروع قانون حماية البيئة لسنة ٢٠١٥م	ركز هذا القانون على المحافظة على عناصر البيئة ومكوناتها وتطويرها ومنع تدهورها أو تلوثها، والذي يتحقق من خلاله التوازن بين السلامة البيئة والتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية بما يتوافق وينسجم مع معايير الحكم الرشيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار مشروع قانون المصادر الطبيعية لسنة ٢٠١٥م	جاء هذا القانون للمساهمة في تنمية واستثمار المصادر والموارد الطبيعية في الدولة الأردنية، وبما يتفق مع معيار المشاركة والعدالة والكفاءة والفعالية.

المصدر: الجريدة الرسمية الصادرة عن مجلس النواب الأردني لعام ٢٠١٥م

ثانيا: المجلس النيابي الثامن عشر

الجداول التالية يبين أهم القوانين التي تمخضت عن الجلسات التشريعية الصادرة للمجلس النيابي الثامن عشر

جدول رقم (٤)

القوانين التي تم تعديلها لسنة ٢٠١٦

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
قانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٦م المادة (٢١) الفقرة (أ): "وسائل الإعلام الرسمية معاملة جميع المرشحين خلال مدة الدعاية بحياد ومساواة"	ركز هذا القانون على منح الكيان الإعلامي الدور الكافي لعملية الإصلاح الكلي في البلاد، وذلك من خلال ربط وسائل الإعلام مع رئاسة الحكومة لضبط أعمالها بشكل قانوني، وبما ينسجم ويتوافق مع أحد معايير الحكم الرشيد (العدالة والسيادة والقانون والمشاركة وتوافق الآراء).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قانون الانتخابات لسنة ٢٠١٦م المادة رقم (٩): "قانون نظام القائمة النسبية المفتوحة"	ركز هذا القانون على توسعة قاعدة قانون الدائرة الانتخابية بما يتوافق مع مبدأ المشاركة والكفاءة والفعالية والعدالة والسيادة والقانون وتوافق الآراء).
إقرار مشروع قانون معدل لقانون المركز الوطني لحقوق الإنسان لسنة ٢٠١٦م	ركز هذا القانون على أن الجميع بدون استثناء متساوون بما ينسجم ويتوافق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ولمعايير الحكم الرشيد.

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
إقرار مشروع قانون معدل لقانون براءات الاختراع لسنة ٢٠١٦م	ركز هذا القانون على تمكين الجمهور من الاطلاع على طلبات الاختراع المقدمة، بالإضافة إلى تجنب التعديل على حقوق الآخرين ممن يوجد هنالك تشابه ما بين الاختراعات ومقدم طلب الاختراع، وذلك بما ينسجم ويتوافق بتطبيق معايير الحكم الرشيد بما يسوده من كفاءة وفعالية وتوافق الآراء والعدالة وسيادة القانون.
إقرار مشروع قانون معدل لقانون السياحة لسنة ٢٠١٦م	ركز هذا القانون على السياحة لما لها من دور كبير في دعم عجلة الاقتصاد الوطني لمواكبة التطورات السريعة في صناعة السياحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار مشروع قانون الحماية من العنف الأسري لسنة ٢٠١٦	ركز هذا القانون على تعزيز الاستقرار الأسري ولإعطاء مرتكب العنف الأسرى فرصة أخرى لتقويم سلوكه من خلال خدمات الإرشاد الأسري والنفسي والاجتماعي وبما يتوافق وينسجم مع معايير الحكم الرشيد من المشاركة والفعالية والكفاءة وسيادة القانون.
إقرار مشروع قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لسنة ٢٠١٦	ركز هذا القانون على منح الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة الحرية ممارسة حقوقه كاملة دون تمييز بين أقرانه وذلك بما يتوافق مع معايير الحكم الرشيد ضمن معيار المشاركة.

المصدر: الجريدة الرسمية الصادرة عن مجلس النواب الأردني لعام ٢٠١٦م

جدول رقم (٥)

القوانين التي تم تعديلها لسنة ٢٠١٧

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
إقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٧م	ركز القانون على الفروض المالية والموازنة العامة لغرض تحقيق الإصلاح السياسي وذلك منعا لحدوث أي حالة من حالات الفساد الإداري أو العمل على القضاء عليه، بما يتماشى ويتوافق مع معايير الحكم الرشيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٧م: "مشروع قانون معدل لقانون محكمة الجنايات الكبرى لسنة ٢٠١٧م.	وذلك من أجل تحقيق العدالة والمساواة والإسراع في إجراءات الدعوى الجزائية من خلال عدم لإجازة تقديم الادعاء بالحق الشخصي أمام محكمة الجنايات الكبرى، وأن تقام الدعوى المدنية الناشئة عن الجرائم التي تنظر بها هذه المحكمة أمام المحكمة النظامية المختصة".
قرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٧م: "مشروع قانون معدل لقانون الوساطة لتسوية النزاعات المدنية لسنة ٢٠١٧م.	وذلك من أجل التشجيع على اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل المنازعات واعتماد إجراءات الوساطة التي تعقد عند وسيط خاص وإحاطتها بالسرية التامة، وتحفيز ذلك بإعادة الرسوم كلها أو بعضها في حال التوصل إلى اتفاق والتخفيف على المحاكم"
قرار رقم (٣) لسنة ٢٠١٧م: "مشروع قانون معدل لقانون البينات لسنة ٢٠١٧م.	من أجل توظيف التكنولوجيا الحديثة في خدمة التقاضي وللارتقاء بخدمات مرفق العدالة، ولإعطاء الخصم في الدعاوي الحقوقية الحق في إرفاق الشهادات الخطية ولتنظيم قواعد قبول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
	الفاكس والتلكس والبريد الإلكتروني وما ماثلها من وسائل الاتصال الحديثة في الإثبات"
قرار رقم (٤) لسنة ٢٠١٧م: "مشروع قانون محاكم الصلح لسنة ٢٠١٧م.	وذلك من أجل توحيد مرجع الطعن في الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح، على أن تكون محكمة البداية بصفتها الاستئنائية صاحبة الولاية العامة في النظر في جميع الطعون والقرارات الصادرة عن محاكم الصلح، توحيدا للاجتهاد وتسهيلا على التقاضي، بالإضافة إلى منح الصلاحية لقاضي الصلح في تمديد التوقيف إذا ما توافرت مبرراته وشروطه"
قرار رقم (٦) لسنة ٢٠١٧م: "قانون حماية البيئة"	ركز هذا القانون على تحديد المواد الخطرة التي يحظر أو يقيد إدخالها أو استيراداها أو استعمال بطريقة أو بأخرى في المملكة لأسباب بيئة حيث تتحمل الجهة المخالفة النفقات والخسائر والغرامات ، وذلك بما يتماشى ويتوافق مع معايير الحكم الرشيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
إقرار قانون معدل لقانون مؤسسة ولي العهد لسنة ٢٠١٧	ركز هذا القانون على تحقيق أهدافها التي تكمن في تنمية المجتمع الأردني وتنمية قدرات الشباب وتحسين مستوى معيشتهم وبما يتناسب مع أبناء المجتمع الأردني وذلك تطبيقا لمعايير الحكم الرشيد بما يضمن الكفاءة والفعالية وتوافق الآراء والمشاركة.
إقرار مشروع قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية لسنة ٢٠١٧	لقد تم إقرار هذا المشروع لينعكس بشكل إيجابي على البيئة الاستثمارية في الأردن والحد من التدخل في صلاحيات الجهات الرسمية، وذلك بما يتماشى مع معايير الحكم الرشيد.
مشروع قانون معدل لقانون صندوق الإسكان العسكري لسنة ٢٠١٧	ركز هذا القانون على تحسين الظروف المعيشة للعسكريين الذين أفنوا حياتهم في حماية مقدرات الوطن والمواطن وتوفير سبل العيش الكريم لهم وذلك بما يتوافق مع معايير الحكم الرشيد والعدالة وسيادة القانون.
إقرار مشروع قانون معدل لقانون التصديق	وجاء هذا القانون متوافقا مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
على اتفاقية امتياز التقطير السطحي للصخر الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية وشركة الكرك الدولية للبترول الخاصة المساهمة المحدودة لسنة ٢٠١٧	سياسة الحكومة في التشجيع على الاستثمار بالصخر الزيتي للمحافظة على المناخ الاقتصادي لجذب المزيد من المشاريع ضمن هذا الاختصاص.
إقرار مشروع قانون معدل لقانون التصديق على اتفاقية امتياز التقطير السطحي للصخر الزيتي بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية والشركة العربية السعودية للصخر الزيتي لسنة ٢٠١٧	
إقرار مشروع قانون الجامعات الأردنية لسنة ٢٠١٧	جاء هذا القانون تعزيز لاستقلال مؤسسات التعليم العالي بما يرسخ الركائز المؤسسية والعمل الجماعي ضمن السياسة العامة للتعليم العالي، وذلك بما يتوافق مع معايير الحكم الرشيد من توافق الآراء والمشاركة والكفاءة والفعالية والعدالة وسيادة القانون.
إقرار مشروع التصديق على تسليم المجرمين بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة استراليا لسنة ٢٠١٧	ركز هذا القانون على ضرورة تعزيز التعاون بين الدولتين في مجال مكافحة الجرائم الخطيرة.
إقرار مشروع التصديق اتفاقية المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجزائية بين	جاء هذا القرار تعزيزا لكسب وتوطيد العلاقات ما بين الدولتين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة استراليا لسنة ٢٠١٧	في مجال التعاون القانوني والقضائي وأهمها مكافحة الجريمة.

المصدر: الجريدة الرسمية الصادرة عن مجلس النواب الأردني لعام ٢٠١٧م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦)

القوانين التي تم تعديلها لسنة ٢٠١٨

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
إقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠١٨م إقرار مشروع الوحدات الحكومية للسنة المالية لسنة ٢٠١٨	ركز القانون على الفروض المالية والموازنة العامة لغرض تحقيق الإصلاح السياسي وذلك منعا لحدوث أي حالة من حالات الفساد الإداري أو العمل على القضاء عليه، بما يتماشى ويتوافق مع معايير الحكم الرشيد.
إقرار مشروع فانون معدل لقانون اعتماد مؤسسات التعليم العالي وضمان جودتها لسنة ٢٠١٨	جاء هذا القرار لوضع إطار وطني للمؤهلات ضمن تصنيفات تبين كل مؤهل وتحدده في المرحلة الثانوية أو مراكز التدريب المهني مع العمل على وجود مرجعية لتنظيم الخبرات العملية بحيث تكون ضمن البرامج التعليمية المعتمدة بما يتوافق مع معيار المشاركة والكفاءة والفعالية ضمن أطر معايير الحكم الرشيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
إقرار مشروع قانون الطرق لسنة ٢٠١٨م.	جاء هذا القانون لإنشاء الطرق وصيانتها وتنفيذ جميع الأعمال التي تتضمن الاستمرار في المحافظة على الطريق والسلامة العامة تماشيا مع تطبيق معايير الحكم الرشيد.
قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ٢٠١٨: "قانون المؤسسة الأردنية للسكك الحديدية"	جاء هذا القانون لما يوفره من عوائد اقتصادية واجتماعية، وبما يتوافق مع معايير الحكم الرشيد.
إقرار مشروع قانون صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية لسنة ٢٠١٨	وقد جاء هذا القانون لتوحيد المساعدات المقرر لأسر الشهداء وتأكيد على أهمية الشهادة في سبيل الله ومن ثم في سبيل الوطن، بما ينسجم ويتوافق مع معايير الحكم الرشيد.
إقرار مشروع قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة لسنة ٢٠١٨	وجاء هذا القانون تعزيزا لاستقلالية ديوان المحاسبة من كافة النواحي الفنية والإدارية والمالية بما يمكنه القيام بمهامه على أكمل وجه وتأدية دوره الدستوري في المراقبة على إيرادات الدولة بما ينسجم ذلك مع معايير الحكم الرشيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
إقرار مشروع قانون معدل لقانون الإدارة العامة لسنة ٢٠١٨م	جاء هذا القانون ليشمل أي وزارة أو هيئة أو مؤسسة رسمية عامة أو رسمية عامة فيما يحصر تعريف الدائرة بالقانون الحالي.
إقرار مشروع قانون معدل لقانون تشكيل محاكم البلديات لسنة ٢٠١٨	وجاء هذا القانون لتشكيل بلدية مشتركة لعدد من البلديات المحاطة، ولإضافة اختصاصات جديدة لمحاكم البلديات فيما يتعلق بالجرائم المرتبكة، وبما ينسجم ويتكافئ مع معايير الحكم الرشيد.
إقرار مشروع قانون التصديق على اتفاقية نقل الأشخاص المحكوم عليهم بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية كازاخستان لسنة ٢٠١٨	ركز هذا القانون على ضمان للحرية الشخصية للمواطن الأردني (المتهم) والذي تم إلقاء القبض عليه في دولة أخرى باعتبار أحكامها تختلف عن أحكام دولته (الأردن) وذلك ليتوافق مع معايير الحكم الرشيد بتوافق الآراء والعدالة وسيادة القانون.
إقرار قانون معدل لقانون إدارة قضايا الدولة لسنة ٢٠١٨	جاء هذا القرار نظرا لزيادة أعداد الدعاوي الحقوقية، بما يكفل سرعة الفصل في الدعاوى الحقوقية المتعلقة في المؤسسات الرسمية والعامة، والعمل على سرعة تنفيذ الأحكام الصادرة لتتوافق بذلك مع معايير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم القانون واسمه	مجاله العام وعلاقة الحكم الرشيد
	المشاركة والفعالية والعدالة وسيادة القانون.
إقرار مشروع قانون معدل لقانون العفو العام لسنة ٢٠١٨	جاء هذا القانون لترسيخ مفهوم التسامح والعفو وتعزيز الأمن الاجتماعي والتخفيف من الضغوطات التي تواجه المواطنين وإعطاء المحكومين فرصة لتحسين سلوكياتهم، وذلك بما ينسجم ويتوافق مع معايير الحكم الرشيد.

المصدر: الجريدة الرسمية الصادرة عن مجلس النواب الأردني لعام ٢٠١٨م

نلاحظ من خلال القوانين أعلاه أن للمجلسين السابع عشر والثامن عشر لهما دور كبير في جميع ميادين الحياة السياسية والاقتصادية من خلال سن القوانين التي تتوافق وتنسجم مع تلبية حاجات الوطن والمواطن، وبالرغم مما تمر به الدولة من تغييرات إقليمية ودولية والمتمثلة بما يسمى "بثورات الربيع العربي" والتدخلات من جميع الأطراف الخارجية مما كان له الأثر الأكبر على الشارع الأردني منذ عام ٢٠١١م وحتى هذه اللحظة لذا كان لا بد من المجلسين السابع عشر والثامن عشر العمل على إجراء العديد من الإصلاحات بكافة الميادين على المستوى الداخلي والخارجي للدولة وذلك من أجل العمل على حماية الحدود الجغرافية للدولة وذلك بسبب ظهور العديد من حركات إرهابية ومتطرفة، كما أن المجلسين عمدا إلى الحفاظ على الأمن الوطني للدولة من وسط المنازعات الدولية التي كان لها التأثير الأكبر على مسيرة الحياة في الدولة. (العدوان، ٢٠١٤، ص٩٤).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي خلال فترة هذه الدراسة برزت كوامن الإصلاح في جميع مجالات الحياة وذلك بتوجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني وبالاشتراك مع المجلس النيابي السابع عشر والثامن لمؤسسات الدولة والمصادقة على القرارات التي تم وضعها، وتضمنت هذه القرارات والتشريعات بضرورة القيام بإجراءات دستورية تضمن للمواطن حق المشاركة والفعالية في كافة ميادين الحياة والتوجه نحو الرقي والتحضر والحفاظ على حقوق المواطنين والحد من مظاهر الفساد في الدولة ضمانا لمصالح الدولة حكومة وشعبا، حيث بدأت عملية الاصلاحات تظهر بشكل ملحوظ في عهد المجلس السابع عشر (هزيم، ٢٠١٦، ص:٩٢) واستمر إلى المجلس الثامن عشر الذي عمد إلى تعديل بعض الأنظمة والقوانين والتي تخدم بها مصلحة الوطن والمواطن وعلى كافة الأصعدة.

الأدوات التشريعية للمجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر:

إذن، فالوظيفة التشريعية التي يمارسها المجلسين السابع عشر والثامن عشر تتمثل في إجراء لمناقشة القوانين التي تطرحها الدولة لمجلس النواب بهدف مناقشتها ودراستها وإبداء الرأي حول هذه القوانين من تعديلها أو سنها أو بحجب الثقة عنها، وهذا ما لاحظناه في القوانين التي أجيزت خلال المجلسين السابع عشر والثامن عشر إذ أن المجلسين سواء السابع عشر أو الثامن عشر يعتبر صفته بصفة المشرع القانوني لجميع القوانين والأحكام التي تقدمها الدولة للعمل بها بشكل واسع سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي للدولة وذلك من خلال طرح الثقة أو حجبها حول المواضيع المطروحة من قبل الدولة.

وتتمثل المؤشرات التشريعية لمجلسين النيابيين في العديد من الموضوعات التي ظهرت في الحياة النيابية والتي من أهمها:

١) **طرح الثقة:** وهو ما أقره المجلس البرلماني من قوانين وتشريعات تتضمن النهج الذي ستسلكه الحكومة في إنجاز أعمالها المختلفة، ففي المجلس السابع عشر تقدم رئيس الوزراء الدكتور عبد الله النسور بيانا لطلب الثقة، وشمل هذا الطلب على وثيقتين الأولى وضع خطة العمل خلال الفترة الممتدة منذ تولي مجلس النواب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) السابع عشر لحين انقضاء مدة المجلس أو حله. وعليه، وهذا ما حصل بالنسبة للمجلس النيابي الثامن عشر فقد سار على نهجه كل من دولة الدكتور هاني الملقي والدكتور عمر الرزاز حيث قاما بطلب للمجلس على وثيقتين، وعليه فقد تداول أعضاء المجلس القرارات والمشاريع المطروحة من قبل الحكومة، حيث تضمن البيان العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على امتداد الساحة الأردنية فيما يتعلق بشؤونها الداخلية.

والجدول التالي يبين ملخص منح ثقة المجلس النيابي لمجلسين السابع عشر والثامن لحكومة:

جدول رقم (٧)

ملخص منح ثقة المجلسين النيابيين للمجلسين السابع عشر والثامن عشر للحكومة

عدد النواب الذين منحوا الثقة	عدد النواب الذين حجبوا الثقة	عدد النواب الذين امتنعوا عن التصويت	عدد النواب الذين حضروا جلسة الثقة	العدد الإجمالي للنواب في المجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر
الدكتور عبدالله النسور: السابع عشر				
٨١	٢٩	٢٠	١٣٠	١٥٠
الدكتور هاني الملقي: الثامن عشر				
٦٧	٤٩	٤	٩	١٢١
الدكتور عمر الرزاز: الثامن عشر				
٧٩	٤٢	٢	٦	١٢٠

المصدر: موقع السبيل، ٢٠١٩م.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن عدد التصويت الأكبر لمنح الثقة للحكومة كانت في المجلس حيث تفاعل أعضاء المجلس النيابي السابع عشر مع جميع المسائل المحورية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تم طرحها من قبل الحكومة في سبيل العمل على تغيير سير العديد من القضايا لتحسين الأوضاع في كافة المجالات، فبمجرد دمج النواب في تداول عملية منح الثقة وما تحمله الحكومة من قرارات من شأنها أن تحافظ على الدولة في أمنها الوطني واستقرارها الإقليمي. أما في المجلس الثامن عشر فكانت نسبة التصويت أقل من مجلس السابع عشر حيث لم يكن تفاعل أعضاء النواب كبيرا في المجلس وبالرغم من ذلك إلا أنه عمد إلى إجراء العديد من الإصلاحات في كافة المجالات.

٣) **الخطابات الإصلاحية على الصعيدين الشعبي والمحلي:**

ففي فترة انعقاد المجلس النيابي السابع عشر كثرة الأحداث السياسية المستوى الداخلي والخارجي للدولة، منذ بداية أحداث ثورة الربيع العربي إلى الآن فقد حدثت العديد من الحراكات الشعبية والاحتجاجات نتيجة الإجراءات السياسية المتبعة في الدولة، ومن أهم الحراكات التي تمثلت بالخطابات المتعقلة بالفساد ورفع الأسعار وازدياد نسبة البطالة والعجز في الموازنة والتي من شأنها أن تعيق مسيرة سير العملية السياسة والتطور للدولة، إذ جاءت هذه الحراكات بشكل سلمي وتنادي بتعديل بعض القوانين التي تتعلق بحياة المواطن. أما بالنسبة للمجلس الثامن عشر فقد بها العديد من الحراكات والمظاهرات وخاصة أحداث الدوار الرابع مطالبة به بإقالة رئيس الوزراء الدكتور هاني الملقي ومظاهرات سلمية أخرى والمتعلقة بارتفاع الأسعار وقانون الضريبة والحد من مظاهر الفساد الإداري حيث نادت بتعديل وسن القوانين التي تتناسب مع متطلبات الوطن والمواطن ومعاقبة كل فاسد (عامر، ٢٠١٦، ص٤٢).

وعليه، فقد سنت العديد من التشريعات التي تم وضعها خلال فترة المجلسين النيابيين والتي أدت إلى التماس الإصلاح على في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وعلى المستوى الداخلي والخارجي وهذا ما لاحظناه في القوانين التي تم سنها خلال فترة المجلسين في هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أتبع المجلسين النيابيين طرقا تشريعية تضمنت إجراء تعديلات دستورية إصلاحية في عدد من القرارات لتتماشى مع مساعي الداخلية والخارجية وإبراز صورة الأردن الديمقراطية على الصعيد الداخلي والخارجي والمتطور حضاريا، وذلك من خلال وضعهما للقوانين والمتعلقة بالحريات العامة وقوانين الأحزاب والأعلام والتعديلات الدستورية بالإضافة إلى القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد.

٤) **سن القوانين والتشريعات:**

خلال الفترة المنعقدة للمجلس النيابي السابع عشر فقد تم طرح العديد من التشريعات والقوانين التي تهتم بمجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومن أبرز تلك القوانين إقرار قانون الانتخاب الجديد وبما يعرف بنظام القائمة النسبية المفتوحة على مستوى المحافظة، حيث أنبثق عنه تقليل نسبة أعضاء المجلس من (١٥٠) نائبا إلى (١٣٠) نائبا، بالإضافة إلى توسعة قواعد الدائرة الانتخابية، كما أقر المجلس العديد من القوانين والتشريعات الأخرى كإقرار قانون الأحزاب الجديد وقانون البلديات، وقانون النزاهة، كما أجرى العديد من التعديلات كقانون ديوان المحاسبة وغيره من القوانين خلال مدة انعقاد المجلس.

٢) **الدور الرقابي:**

أما الوظيفة التالية والملقاة على عاتق مجلس النواب هي الدور الرقابي؛ إذ تعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف الرئيسية في المجلس؛ وذلك لكونها تقوم بمراقبة أعمال السلطة التنفيذية وذلك بالإشراف عليها ومتابعتها، واستنادا لقانون الدستور الأردني المادة رقم (٥١) فإن مجلس رئاسة الوزراء والوزراء جميعهم مسؤولين أمام مجلس النواب عن أعمالهم وعلى مراقبتهم بالإضافة إلى التأكد من مشروعية الأعمال التي يقومون بها ومدى توافقها أو تعارضها للدستور والتشريعات المعمول بها، وتبقى الغاية الأساسية والهامة من الرقابة هو العمل على تقديم النصائح والإرشادات للمسؤولين وفقا للدستور لتجنب المشاكل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعيقات التي تنتج عن عدم الالتزام بالقوانين المعمول بها، بالإضافة إلى العمل على تحقيق مطالب الشعب بكافة مجالاتها وميادينها.

وعليه تعرف الرقابة كما عرفها العشماوي، (٢٠٠٨) على أنها: "مجموعة الوسائل التي تكفل كل من تجنب مظاهر سوء اقتناء واستخدام الموارد، وتحقيق الدقة المحاسبية للبيانات، وتدعيم أساليب تحقيق الكفاءة الإنتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية"، (ص: ٧٧)

كما تعد الرقابة حجر الأساس والجوهر في مجلس النواب إذ تقوم على مسؤولية الحكومة أمام المجلس، ولهذا فإن معظم نصوص الدستور تهتم بالوسائل الرقابية على الأعمال الحكومية، وتمثل هذه الوسائل أدوات الرقابة النيابية، كما أن للمجلس الحق في استخدام هذه الأدوات في الظروف التي يجدها ملائمة بصدد تصرف معين نشأ عن الحكومة، حيث خصصت جلسة أسبوعية للرقابة بالإضافة إلى الجلسات النيابية لمناقشة ما يستجد ويطرأ من أعمال وأحداث (النجاد، ٢٠١٥، ص: ٥١).

مؤشرات الرقابة:

حيث تمثلت أهم تلك المؤشرات بـ: (العكور، ٢٠٠٢، ص: ٥٢)

١) **السؤال**: أعطى الدستور الأردني حسب المادة رقم (٩٦) لعضو مجلس النواب الحق في الاستفسار وطرح الأسئلة على المسؤولين أمامه في أي شأن كان، فقد عرف النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة ٢٠١٣ حسب المادة رقم (١٢٥) السؤال على أنه: "عبارة عن استفهام واستيضاح العضو من رئيس الوزراء أو الوزراء عن أمر يجهله أو لا يعمله في أي شأن من الشؤون التي تدخل ضمن اختصاصاتهم في التحقق والتأكد من حصول معلومة وصلت إليه، أو الاستعلام عن نية الحكومة في أي أمر من الأمور".

إن السبب الرئيسي من السؤال هو الوصول إلى الحقيقة بالنسبة لعضو المجلس، بحيث يتم تقديم السؤال من قبل عضو المجلس إلى رئيس الوزراء مكتوبا مختصرا وعند كتابة السؤال يجب لا يخالف نصوص الدستور الأردني، وأن لا يمس أي شأن أو أمر بعمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاكم أو تصب في مصلحته، وكذلك بأن لا يكون السؤال فيما تداولته الصحف وذلك استنادا للمادتين (١٢٧-١٢٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة ٢٠١٣م.

وبعد تلك المرحلة يعمد رئيس الوزراء بتبليغ الوزير الموجه له السؤال خطيا وخلال مدة لا تتجاوز ما بين ثمانية أيام إلى عشرة أيام كما أجازها المشرع بالإجابة على السؤال الواقع على عاتقه الإجابة عليه، وفي خلال هذه المدة إذ لم يتم الرد على السؤال، عندئذ الحال يتم تحويل السؤال إلى استجواب وذلك خلال مدة شهر.

٢) **الاستجواب**: والمقصود بالاستجواب هو محاسبة الوزراء أو أحدهم عن تصرف قام به من الأمور العامة، كما يعتبر الاستجواب من أخطر وسائل الرقابة النيابية؛ لاعتباره اتهام للوزير، وقد يؤدي به إلى طرح الثقة.

أوضحت نصوص الدستور الأردني في مادته رقم (٩٦) والنظام الداخلي لمجلس النواب في مادته (١٣٣) والدستور الأردني على أن المقصود بالاستجواب هو: "محاسبة الوزراء أو أحد الوزراء على تصرف له في شأن من شؤون العامة، وبالتالي فمن حق النائب توجيه استجواب إلى الحكومة في أي أمر من الأمور العامة".

وفي تلك المرحلة، يقوم رئيس المجلس بإعلام الوزير الذي يقع على عاتقه الاستجواب إذا استوفى الشروط، حيث أن الاستجواب لا يختلف عن السؤال من حيث مضمونه، وعلى الوزير المراد استجابته أن يرد على رئيس المجلس خطيا في مدة لا تزيد عن (٢١) يوما من تبليغه، إلا في الحالات المستعجلة فيتم تقصير المدة وذلك بموافقة جميع الأطراف، كما ويحق للوزير أن يلجأ إلى تمديد المدة على أن لا تزيد عن (٣٠) يوما وذلك في حالة تطلب الاستجواب إحضار وثائق وبيانات ومعلومات، وبعد هذه المرحلة تخصص جلسة من قبل الوزير المستجوب والنائب الذي قام بتقديم الاستجواب وذلك لمناقشة الاستجواب، وبعد إجابة الوزير يحق لأي نائب آخر أن يعلق عما ورد، وفي حال اقتناع مقدم الاستجواب (النائب) بجواب المستجوب فإن رئيس المجلس يعلن انتهاء جلسة المناقشة. ولكن في حال

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لم يقتنع مقدم الاستجواب بإجابة المستجوب (الوزير) مع بيان أسباب عدم اقتناعه فإن النائب أو أحد أعضاء المجلس النيابي يستطيع طلب "طرح الثقة في الوزارة أو الوزير الذي تقع على عاتقه المسؤولية" وذلك حسب المادة (١/٥٤) من قانون الدستور الأردني لعام ١٩٥٢م، والجدول التالي يبين الأعمال الرقابية التي تمت خلال المجلسين إلى حينه.

جدول رقم (٨)

الأعمال الرقابية

من حيث السؤال والاستجواب للمجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر

رقم السؤال	موضوعه	تم الرد عليه أم لا	الاستجواب	موضوعه	تم الرد عليه أم لا
المجلس السابع عشر					
٥٣٨	ما هي حجم المبالغ التي دفعتها أمانة عمان خلال ٢٠١٣-٢٠١٥	لا	٦	تحويل السؤال رقم (٥٣٨) للاستجواب	نعم
١١١	آلية التعيين في ديوان الخدمة المدنية	نعم	١	تحويل سؤال (١١١) نسبة (٧٠%) لصالح الأصيل (٣٠%) المقيم في البوادي	نعم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٣٤	مسار درب الأردن*	نعم	٨	تحويل سؤال رقم (٦٣٤) درب الأردن	نعم
١٠٣	التراخيص الممنوحة للشركات التي تقوم بإعادة بيع الأرقام	نعم	٧	تحويل السؤال رقم (١٠٣) إلى استجواب	نعم
٣٦	الموازنة العامة لعام ٢٠١٥	لا	٥	تحويل السؤال رقم (٣٦) غلى استجواب لإدراجه في الجلسة	نعم
١١٢	اسباب تلكؤ الحكومة في قرار إعادة التجنيد	نعم	١	تحويل السؤال رقم (١١٢) إلى استجواب	نعم
المجلس الثامن عشر					
١٧	كم بلغت تكلفة كافة النفقات على نفقات أخرى)	نعم	١٧	الإيجارات في الموانئ	لا
١٣٩	مشروع	نعم	**٣**	تحويل السؤال	نعم

* مسار درب الأردن: منتجا سياحيا وطنيا يمر بأبرز كنوز الاردن الطبيعية والسياحية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	الاستمطار الأردني			رقم (١٣٩) إلى استجواب	
٧٥	المواد والسلع التي تريد الحكومة رفعا في موازنة ٢٠١٨	لا	٦	تحويل السؤال رقم (٧٥) إلى استجواب حول المواد والسلع	لا
٣٩٢	الضرائب المفروضة على المشتقات النفطية	نعم	٣	تحويل السؤال (٣٩٢) إلى استجواب المدرج بالجلسة	لا
٢٩٣	تلفزيون المملكة	لا	٦	تحويل السؤال رقم (٢٩٣) لاستجواب	لا
٢٢٤	المساعدات والمنح التي أعطيت للوزارة	لا	٤	تحويل السؤال رقم (٢٢٤)	نعم

يتبين من الجدول رقم (٩) مجموعة مختصرة من الأسئلة والاستجوابات التي تم طرحها من قبل الأعضاء النواب للحكومة، حيث أظهر المجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر اهتمامهما الكبير في تسيير أموره والذي يعتبر أحد المؤشرات التي تدل على أداء المجلسين النيابيين في الإصلاحات في كافة الميادين والذي تمثل بعدد من الأسئلة التي تم طرحها من قبل النواب للحكومة حول سير العمليات والأعمال المناط إليهم في كافة المجالات والتي من خلالها ألزمت الحكومة بضرورة الأجوبة على تلك الأسئلة، وعلى الرغم في أن بعض الأسئلة التي لم يتم الإجابة بالشكل المطلوب إلا أن اعتبار وجود هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأسئلة دليل كاف على الجهود التي بذلها المجلس السابع عشر والتي يبذلها المجلس الثامن عشر في سعيه في تحقيق هدفه المنشود وتحقيق سير العملية الإصلاحية في كافة المجالات، بالإضافة إلى ذلك الوصول إلى مبررات وإجابات شاملة وواضحة تبرر العديد من الأعمال التي تقوم بها الحكومة، حيث اعطى النظام الداخلي للمجلس النيابي كامل الحرية والحق في استجواب أي وزير ومحاسبته بالإضافة إلى حجب الثقة عنه والعمل على كشف الملابسات عن عمل الوزارة من أخطاء وإمكانية العمل على لفت انتباه الوزير إلى تجنب الأخطاء المحتمل الوقوع بها.

٣) **التحقيق**: يعد التحقيق من أهم وسائل الرقابة البرلمانية التي يحق للمجلس النيابي ممارسته على الحكومة وذلك للتحري والتأكد من واقعة سياسية أو مالية أو خلافه قد تحدث، التحقيق هو قيام المجلس النيابي بنفسه في البحث والتحري للوصول إلى حقائق معينة وذلك لعدم ثقته بالمعلومات الواردة له بهذا الشأن. (الزعبي، ٢٠٠٤).

حيث منحت المادة (٦٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب الحق لمجلس النواب بممارسة دوره في التحقيق والتحري عن طريق تكوين لجان مختصة للتحقيق والتي تعرف باسم اللجان المؤقتة، حيث يحدد فيها المجلس النيابي وظائف تلك اللجان ومهامها وعدد أعضاء كما أن مدة هذه اللجان تنتهي بانتهاء المهمة التي شكلت من أجله هذه اللجان، كما منحت لتلك اللجان الحق بالاتصال بالجهات المختصة للوصول للمعلومات والوثائق المرادة بهدف معرفة الحقيقة، حيث تقوم اللجان برفع تقريرها إلى المجلس لاتخاذ الإجراء المناسب للمهمة الموكلة بها. (العطي، ٢٠١٧، ص: ٥٥).

٤) **المناقشة العامة**: تعنى بـ: "تبادل الرأي والمشورة بين مجلس النواب والحكومة"، حيث يتم السماح لعشرة نواب أن يتقدموا بطلب لمناقشة موضوع ما والتي تعنى بالميادين السياسية والعامة، كما ويحق للحكومة القيام بطلب للمناقشة العامة وذلك حسب نصوص المادتين (١٤١-١٣٨) من النظام الداخلي لمجلس النواب لسنة ٢٠١٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي هذه المرحلة، يتم تقديم طلب خطي لرئيس المجلس النيابي للمناقشة لتحديد موعد جلسة المناقشة بفترة لا تتعدى (١٤) يوما من تاريخ تقديم هذا الطلب، كما منح القانون الحق لطالبي المناقشة العامة بطرح الثقة بالوزارة أو الوزراء ويكون ذلك بعد الانتهاء من المناقشة العامة.

٥) **طرح الثقة**: يحق للمجلس النيابي طرح الثقة بالحكومة أو بأحد أعضائها، وذلك في حال وصل الخلاف أو النزاع فيما بينهم إلى طريق مغلق، ولكن حدوث طرح الثقة يجب أن يتم بموافقة الأغلبية، وعندئذ يتوجب على الوزارة تقديم استقالتها، أما في حال تم تقديم طلب حجب الثقة عن أحد أعضاء الحكومة فيتعين على ذلك العضو الاعتزال عن منصبه وذلك استنادا للمادة (٥٣) من الدستور الأردني.

٦) **العرائض والشكاوي**: استنادا للمادة (١٥٤) من النظام الداخلي لمجلس النواب يحق للمواطنين تقديم العرائض والشكاوي بحق أي سلطة أو جهة والمتعلقة بأمورهم الشخصية، حيث يتم رفع هذه الشكوى إلى مجلس النواب وبأن لا تمس المقامات العليا وبأن لا تتضمن عبارات أو ألفاظ نابية، فإذا كانت مخالفة للشروط يتم الاحتفاظ بها دون تقديمها للمجلس النيابي، وفي حال كانت الشكوى مستوفية للشروط عندئذ يقوم رئيس المجلس بإحالتها على المكتب الدائم لدراستها وبدوره يقوم بإحالتها إلى المكتب التنفيذي الذي له الأحقية في إحالتها إلى الجهات المختصة، وفي حال تم الأخذ بعين الاعتبار بهذه الشكوى من قبل الحكومة فيتوجب الرد عليها خلال (١٤) يوما بحيث يتم إبلاغ مقدمي الشكوى من قبل رئيس المجلس، كما يحق لأي عضو من أعضاء المجلس النيابي الاطلاع على العريضة. (العطي، ٢٠١٧)، حيث يبين الجدول التالي الأعمال الرقابية من حيث العرائض والشكاوي للمجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٩)
الأعمال الرقابية من حيث عرائض الشكاوي
لمجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر

رقم الشكوى	موضوع الشكوى	مقدم الشكوى
مجلس النواب السابع عشر		
١	إعادة صرف مكافاتهم	لجنة موظفي ومهني أمانة عمان الكبرى
٢	مكافأة نهاية الخدمة	متقاعدي شركة مصفاة البترول
٣	توفير المبلغ المناسب من الدعم المالي	رئيس مجلس أمناء المركز الوطني لحقوق الإنسان
٤	إيصال المياه	اهالي قرية المزار الجنوبي
٥	إحالة مشروع قانون نقابة المحاميين الشرعيين إلى مجلس النواب	المحاميين الشرعيين
٦	المطالبة بصرف مكافأة نهاية الخدمة حسب العقود المبرمة	موظفي المجلس الطبي الأردني
المجلس الثامن عشر		
١	التأمين الخاص	رئيس النقابة العامة للعاملين بالكهرباء
٢	التأمين الصحي الشامل	جمعية المستشفيات الخاصة
٣	قطعة الأرض	السيدة نوال عبد ربه
٤	تمديد إعفاء الضريبة الخاصة على سيارات الهايبرد	أصحاب معارض السيارات عمان والمنطقة الحرة
٥	استبدال تسمية ميدان الطرة	علي زعل الحجارات
٦	الاعتداء على حقوق الأشخاص المعاقين	حسين عبد ربه

يتضح من الجدول رقم (١٠) مجموعة من العرائض والشكاوي المختصرة والتي يتضح ومن خلال المجلسين مدى اهتمامهما الكبير من الشكاوي والعرائض التي تم طرحها من قبل المواطنين لمجلس النواب ومن ثم إلى الجهة المحالة لها، حيث أظهر المجلسين النيابيين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السابع عشر والثامن عشر اهتمامهما الكبير في تسيير أموره والذي يعتبر أحد المؤشرات التي تدل على أداء المجلسين النيابيين في الإصلاحات في كافة الميادين والذي تمثل بعدد من الشكاوي والعرائض التي تم تقديمها من قبل الموطنين أو مؤسسات للنواب حول سير العمليات والأعمال المناط إليهم في كافة المجالات والتي من خلالها ألزمت الحكومة بضرورة حل تلك الشكاوي والعرائض المقدمة من قبل العامة، وهذا دليل كاف على الجهود التي بذلها المجلس السابع عشر والتي يبذلها المجلس الثامن عشر في سعيه في تحقيق هدفه المنشود وتحقيق سير العملية الإصلاحية في كافة المجالات، ومحاسبة كل من يقوم بالاعتداء على حقوق الغير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني الحكم الرشيد في الأردن

تمهيد:

أصبح موضوع الحكم الرشيد ذو أهمية كبيرة على الصعيد العالمي، وكذلك أصبح وجود مجلس النواب من أهم دعائم وركائز الحكم الرشيد، حيث يمثل مجلس النواب في وقتنا الحالي الممثل المباشر للشعب، وهو الذي يشرع ويسن القوانين التي تحكم الدولة، نتيجة لذلك يعد مجلس النواب ضرورة للتغير الديمقراطي كعنصر أساسي لأنه يعد أداة مهمة له (محمد، ٢٠١١، ص: ١).

قبل أن نتطرق إلى مفهوم الحكم الرشيد سنتناول نشأة وتطور الحكم الرشيد.

١. نشأة وتطور الحكم الرشيد:

يعد مصطلح الحكم إلى الأصل اليوناني (Kubeman) وعرف باللاتينية بـ(Gubernare) حيث كان يستعمل في القرن الثالث عشر في فرنسا كمرادف لمصطلح كلمة الحكومة (Government)، وفي عام ١٦٧٩م استخدم كتعبير أوسع ومعبر عن الأعباء التي تواجهها الحكومة، وفي ظل ظهور العولمة كان الغاية الأساسية منه ضمان نوع جديد من تفعيل دور النظام الاجتماعي مما ينتج عنه الوصول لتحقيق مطالب الديمقراطية، حيث ظهر هذا المفهوم في دراسات المقارنة التحليلية للنظم السياسية، وتم فيها الاستعانة بالوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية إذ تم إضافة خاصية الجيد له وبذلك أصبحت تعرف بالحكم الرشيد، أو الحكم الجيد، أو الحكم الصالح، ومرادفها باللغة الإنجليزية (Good Governance)، إلا أن المصطلح المتداول لهذه العبارة هو الحكم الرشيد الذي اتخذته المبادرة العربية وكان ذلك في عام ٢٠٠٥م، وبالرغم من انتشار هذا المصطلح إلا أنه هناك اختلاف كبير في إيجاد تعريف للحكم الرشيد وفي مكان وظهور هذا المصطلح (فرج، ٢٠١٢، ص: ٣).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد مصطلح الحكم الرشيد الأكثر شمولا في السياسة، لكون دلالة مصطلح السياسة يقتصر على الحكومة، ومن ثم انتقلت من الحكومة إلى الدولة مما أدى إلى أن تصبح علم السياسة هو علم الدولة، ففي عقد الخمسينيات، بدأ الحوار حول النظام السياسي، ثم تم التحول في فترة السبعينيات تم العودة مرة أخرى إلى فكرة مصطلح الدولة، وبذلك أصبحت هي الفكرة السائدة في ذلك الوقت، وبعد ذلك برزت مفاهيم جديدة أخرى تعتني بهذا الموضوع وأهمها مفهوم المجتمع المدني، الدولة، النظام السياسي وخلافه... إذ تشير إلى مؤسسات وهياكل قائمة سواء على الصعيد الرسمي أو غير الرسمي، فبالنسبة للنظام السياسي ظهرت جماعات كبيرة أهمها النقابات والاتحادات والأحزاب باعتبارها جزءا هاما من النظام السياسي.

وعلى الرغم من اتساع هذا المفهوم إلا أنه يتناول اتجاهين، **وهما**:

- **الاتجاه الأول**: حيث يتم التركيز على المجالات الإدارية والاقتصادية؛ أي أنه يعكس فكر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- **الاتجاه الثاني**: إذ يشمل الإصلاح الديمقراطي والكفاءة الإدارية، وبذلك يؤكد أهمية الجانب أو المجال السياسي، أي اهتم بالتركيز على القيم الديمقراطية.

أما في بداية عقد التسعينيات بات الاهتمام ينصب على الجوانب الديمقراطية لهذا المصطلح من حيث تدعيم وتعزيز المشاركة وإبراز أهمية دور المؤسسات المدنية من اتحادات، ونقابات، وجماعات، وأحزاب مما يجعل الدولة بذلك ممثلا شرعيا لأفراد المجتمع (المدهون، ٢٠١٢، ص: ١٧).

٢. أسباب ظهور مفهوم الحكم الرشيد:

يوجد –هنالك- عدة أسباب أدت إلى ظهور مفهوم الحكم الرشيد سواء على الصعيد العملي أو النظري، فمصطلح الحكم الرشيد كان له الأثر الكبير في التطورات والتغيرات التي حدثت، وخاصة تلك التي طرأت على طبيعة دور الحكومة من ناحية، والتطورات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأكاديمية من ناحية أخرى (حسن، ٢٠٠٥، ص: ١١)، حيث تتمثل أهم هذه الأسباب في الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الأسباب السياسية:

١) العولمة وما تشتمله من عمليات تتعلق بما يلي: (حجاج، ٢٠٠٣، ص: ٣٠٤):

- عولمة القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأهمها التأكيد على المساواة بين الجنسين.
- انتشار المعلومات على الصعيد العالمي لإيصالها لجميع الشعوب.
- تزايد الاهتمام بدور المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الدولي والوطني.

٢) ضعف الاهتمام بالمتطلبات المتغيرة والمتسارعة للمجتمعات وذلك باستعمالها للتقنيات الحديثة وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال.

٣) الحد من مشاركة المرأة في الجوانب السياسية والعامة.

٤) استعمال الأساليب القمعية والتضييق على الحريات العامة ومنها حرية التعبير عن الرأي.

٥) عجز الدولة عن تلبية حاجات أفرادها الأولية، وعدم الوفاء بعهودها في معظم الدول العربية.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:

١) ظهور ظاهرة الفساد وانتشارها على الصعيد العالمي بصفة غير مبررة، إذ أصبحت من أكبر وأخطر المشاكل التي تواجهها الدول العربية نتيجة لغياب آلية المحاسبة والمتابعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) زيادة ارتفاع مستويات الفقر وذلك نتيجة لازدياد المديونية الخارجية والتي أثرت بشكل مباشر على الأزمات المالية للدول العربية.

٣) نتيجة لزيادة مظاهر الفقر وتزايد وتيرة التجويع والتفقير، وسوء التغذية التي أدت إلى ضعف في مستوى التنمية البشرية.

٤) الارتفاع في نسب البطالة والتي أصبحت عائق كبير على كاهل المجتمعات الفقيرة.

٥) تفشي ظاهرة الأمية في الوسط النسائي مقارنة بالرجال. (حجاج، ٢٠٠٣، ص: ٣٠٥-٣٠٦)

٣. أهمية الحكم الرشيد:

يعتبر الحكم الرشيد عنصر وجوهر قوة الدولة، فهو يسعى إلى:

١) تعزيز وتأييد مشاركة جميع أفراد المجتمع ومنظماته واتحاداته ونقاباته وأحزابه المختلفة بإدارة الحياة العامة بالمزايا الجيدة (حسن، ٢٠٠٥، ص: ١٣).

٢) توفير بيئة تتسم بالميزات الحسنة التي ترتقي بالمجتمع.

٣) دعم وتعزيز حرية التعبير وإبداء الرأي.

٤) تحقق التعاون والتوافق التام ما بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلى الأهداف المنشودة في تحقيق المصلحة العامة.

نستنتج من ذلك، أن الحكم الرشيد يسعى دائما إلى حماية كافة أبناء المجتمع من الفقر والتجويع، وذلك من خلال توفير كافة احتياجاتهم ومتطلباتهم الأساسية الأولية، وأن الجميع تحت القانون على السواء دون تمييز بأي أحد منهم، بالإضافة إلى حفظ الدولة من كافة المخاطر الخارجية والتي من الممكن أن تؤثر على أمن الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. مكونات الحكم الرشيد:

يتضمن الحكم الرشيد آليات رئيسية، **اهمها**:

١) **الدولة:** تتكون من هيئة نيابية وجهاز تنفيذي يؤديان العديد من المهام والوظائف والتي تهتم بالبعد الاجتماعي، إذ هي التي تحدد المواطنة في المجتمع وفق ما ينص عليه دستورها، وهي أيضا المسؤولة عن توفير الاحتياجات العامة والأساسية لأفراد المجتمع بالإضافة إلى ذلك تعمد إلى مواجهات التحديات والصعاب وتذليلها لكي يتسنى لها تقديم الحوافز الملائمة وأفضل الخدمات الممكنة لأفراد المجتمع (موسى، ٢٠١١، ص: ٤٨).

٢) **القطاع الخاص:** يعد القطاع الخاص أحد المداخل الرئيسية للفرص التي توفر الميادين الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة في كافة مستوياتها، بالإضافة إلى مساهمتها إلى حد كبير في تنمية المجتمعات والعمل على تحسين المستوى المعيشي وتقديم أفضل وسائل الخدمات الممكنة لأفراد المجتمع، ونتيجة لذلك تستطيع الحكومة تطوير وتقوية القطاع الخاص من خلال الوسائل التالية: (موسى، ٢٠١١، ص:٤٨).

- تعزيز ودعم المشاريع التي تساهم في إيجاد فرص عمل لأفراد المجتمع.
- استدامة المحافظة على البيئة.
- إمكانية حصول ذوي الدخل المتدني على التسهيلات المالية مما له أثر كبير في تحسين المستوى الوظيفي والمعيشي لهم.

٣) **المجتمعات المدنية:**

إن المؤسسات والمنظمات في المجتمع المدني تسهم وبشكل كبير على إدارة أكثر رشدا وتطبيقا للحكم الرشيد وذلك نتيجة علاقتها وتواصلها مع المواطنين والحكومات، إذ تعمد إلى مشاركة المواطنين في جميع الأنشطة سواء على الصعيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي أو الاجتماعي مما له أثر كبير في السياسات العامة المختلفة.

تعتبر هذه المكونات التي تم ذكرها أعلاه، بمثابة القواعد والمعايير الأساسية التي تستند إليها عمليات انتشار الرخاء والطمأنينة والاستقرار والأمن لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى منحهم حرية الرأي والتعبير والقدرة على تطبيق القوانين المعمول بها داخل الدولة، وكما لا يعد الحكم رشيدا إذا لم تتبع الدولة أو الحكومة أحد هذه المكونات الهامة والتي تسهم في العملية التنموية لتقديم أفضل الخدمات لأفراد المجتمع.

٦. معايير الحكم الرشيد:

أن من أهم العناصر والأسس التي يتم الاستناد عليها لقيام الحكم الرشيد في أي مؤسسة أو مجتمع، **هي**:

١) **المساءلة**:

"وهي القدرة على تحمل المسؤولية عن كافة الأفعال والسياسات والقرارات التي يتخذها صناع القرار في الدولة" (المدهون، ٢٠١٢، ص١٧).

إذ أن صانعو القرارات سواء في القطاع العام أو الخاص أو حتى في مؤسسات المجتمع المدني هم مسؤولون أمام أفراد المجتمع، وتختلف هذه المساءلة تبعا لنوعية القرارات على الصعيد الداخلي أو الخارجي (pendleton, 2001: p.10)، ولكي تتم عملية المساءلة بشكل صحيح يجب أن يكون هنالك نظام يعرف بنظام المحاسبة ويكون فعالا ونافذا على الجميع بدون أي استثناء وذلك لمعرفة الجميع للمسؤوليات المناط إليهم وللقيام بها على أفضل وجه، وتتمثل أهميتها في:

١) المساعدة على الإبداع والتطور والابتكار.

٢) المساهمة في منح دافعية أكبر للتطور والتقدم في العمليات الإدارية.

٣) دعوة العاملين للتركيز على نتائج أعمالهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤) تحقيق المؤسسات أو المنظمات لأهدافها وذلك بتوجيه وترشيد طاقاتها نحو الأهداف الاستراتيجية.

أنواع المساءلة:

عرفت المساءلة بتعابير ومفاهيم مختلفة، أهمها: أصناف المساءلة، أنواعها، أنماطها... وخلافه، حيث يمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية: (الكيلاني وآخرون، ٢٠٠٠، ص: ٨١)

١) **المساءلة المالية**: هي التدقيق المستقل والمهني للإدارة التنفيذية للأموال العامة.

٢) **المساءلة الأخلاقية**: تهدف إلى العمل على تحسين كل من السلوك المعياري للفرد والمجموعة.

٣) **المساءلة القانونية**: وهي التي تهتم بالقطاع القضائي والذي يتم من خلاله تحقيق العدالة وسيادة القانون في الدول.

٤) **مساءلة السياسة العامة**: وهي مسؤولية الدولة وموظفي الدولة والسياسيين أمام الشعب والهيئات التشريعية.

مؤشرات المساءلة:

لمعرفة مدى كفاءة نظام المساءلة في أي مؤسسة، يجب أن يتوفر فيها عدد من المؤشرات التي يمكن توضيحها على النحو الآتي: (حسن، ٢٠٠٥، ص: ٢٨)

١) توفر وثائق أو منشورات منشورة واضحة، تتعلق بمضمون رسالة المؤسسة، على سبيل المثال: أهدافها، عملها، استراتيجياتها، وخططها وخلافه.

٢) عقد اجتماعيات دورية ومنتظمة.

٣) إعداد تقاريرها الأولية والسنوية.

٤) وصف وظيفي لكافة العاملين لديها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نستنتج من ذلك إن المساءلة ليست عبارة عن سؤال بل هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمحاسبة، أي أن جميع الأفراد مهما اختلفت مناصبهم يخضعون للمحاسبة عن أعمالهم من قبل السلطات العليا، حيث تكمن أهمية المحاسبة في ثلاثة مجالات، أهمها المتابعات الإدارية والأخلاقية.

مبادئ المساءلة:

أن من أهم المبادئ التي تستند عليها المساءلة، **هي:**

١) وضوح وبيان أسس النظام والمخالفات.

٢) تطبيق الجزاء والعدالة مباشرة ودون تردد.

٣) التدرج في العقوبة.

مشكلات تطبيق المساءلة:

١) **مشكلات اجتماعية ثقافية:** (دويري، ٢٠٠٢، ١٠١)

- ارتفاع تكاليف المعيشة الباهظة بالرغم من تدني رواتب العاملين.
- عدم احتواء برامج التدريب على نشاطات تدريبية لتحقيق أهدافها التي تصبو إليها.
- سيطرة المحسوبية والواسطات في الأعمال الإدارية العامة.

٢) **مشكلات إدارية، وتشتمل على:** (دويري، ٢٠٠٢، ص١٠١)

- كثرة التغيرات في وضع القوانين والتعليمات.
- عدم تفعيل دور الرقابة بسبب تعدد النشاطات المختلفة وتضخم في أعداد العمالة.
- عدم الاستخدام الأمثل والأفضل للطاقات التنظيمية مما يتسبب في ذلك ضعف في التخطيط الشامل.
- ضعف اللامركزية على المستوى الإداري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشفافية:

"وهي سهولة الحصول على كافة المعلومات الصحيحة لجميع المعنيين من أفراد المجتمع، وأن تكون المعلومات واضحة وبدون أية تعقيدات وتكلفة من أجل سهولة فهمها مع خضوع تلك المعلومات لنظام رقابي محاسبي"(الكيلاني، ٢٠٠٠، ص٦٠).

أهميتها:

تبرز أهمية الشفافية من خلالها تمكينها للمعنيين بالقرارات الصادرة خارج وداخل المؤسسة، والإسراع في تقديم المساعدة والعون لهم في فهم إدارة عمليات البيانات الداخلية، كما أنها تعمد إلى السماح بتوعية وتثقيف المواطنين واطلاعهم على الخيارات المتوفرة لهم، بما يضمن ذلك تحقيق الديمقراطية والمساءلة والوصول بها إلى ما يعرف بالنظام المفتوح ومن خلالها إيصالها إلى حكومة مفتوحة لتحقيق مبدأ المساءلة (السبيعي، ٢٠١٠، ص:١٨).

أنواع الشفافية:

للشفافية عدة أنواع أو أنماط، **ومن أهمها**: (دعيبس، ٢٠٠٤، ص: ٧٦)

١) **المدبلجة**: وهي أسلوب مقلد لا يلائم طبيعة عمل المؤسسة وظروفها، على سبيل المثال: نقل شفافية القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص أو بالعكس.

٢) **المؤدلجة**: تبرز هذه الشفافية لخدمة هدف معين، إذ تخدم مصالح وأيدولوجية مصدرها ومصممها، وليس المستفيد منها.

٣) **الانتقائية**: وهو أسلوب يتم فيه اختيار النتائج الجيدة وإظهارها بأسلوب مبالغ فيه، وتعتبر هذه الشفافية مصحوبة بحملة إعلانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مؤشرات الشفافية:

يمكن رصد وتقدير عدد من المؤشرات الضرورية لضمان شفافية أي مؤسسة أو منظمة والتي تهتم بالشأن العام، **وأهمها:** (مصلح، ٢٠١٣، ص: ٥٠)

١) إطلاع أفراد المجتمع على أنشطة المؤسسة وبرامجها، وكيفية الحصول على خدماتها، والاطلاع أيضا على خططها.

٢) وجود نشرة عامة للإفصاح عن المعلومات للجمهور المعني.

٣) بيان الوثائق المتعلقة حول أهداف المؤسسة ورؤيتها ورسالتها.

المعيقات والتحديات التي تواجه مبدأ الشفافية:

١) إن كثرة الأهداف وتداخلها مع بعضها البعض يؤدي إلى إعاقة الشفافية الإدارية.

٢) عدم إجراء أية تغييرات على الأنظمة الروتينية والقديمة بالإضافة إلى التعقيد في الإجراءات.

٣) بعثرة الجهود وضياع التنسيق ما بين أجهزة الإدارة وخاصة في عمليات التطوير والتحديث.

٢) **المشاركة:**

"هو حق أفراد المجتمع من كلا الجنسين للمشاركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في اتخاذ القرارات التي تعبر عن حاجتهم وتلبي رغباتهم".

أهمية المشاركة:

تلجأ المؤسسات والمنظمات إلى تحقيق أهدافها وذلك عن طريق توطيد العلاقات ما بينها وبين أفرادها وتشجيعها على المشاركة في كافة الميادين، وتكمن أهميتها على النحو التالي: (الشيخلي، ٢٠٠١، ص: ٨٣)

١) إن لدور مشاركة العاملين أثر كبير بوجود الديمقراطية داخل المؤسسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحد من المعيقات والسلبية.

٢) إن لعامل المشاركة في نفوس العاملين أثر كبير في توجيه حياتهم الوظيفية.

فوائد مشاركة العاملين:

إن من أهم الفوائد الناجمة عن مشاركة العاملين تكمن في: (pendleton, 2001: p.18)

١) إيصال العاملين لتحقيق أهدافهم المترتبة على القرارات التي تتم مشاركتهم بها.

٢) تسهم مشاركة في تعدد وجهات النظر والذي ينتج عنه تعدد في الخيارات المتوفرة أمام الإدارة.

٣) أن لمشاركة العاملين أثر كبير في خلق نوع من الثقة ما بين الإدارة والعاملين مما ينتج عنه زيادة الرضا الوظيفي لدى العاملين.

عوائق مشاركة العاملين:

توجد هنالك عدة معيقات تحول دون تطبيق المشاركة، **وأهمها**:

١) التظلم من قبل العاملين وعدم السماح لهم في المشاركة بإدارة المؤسسة.

٢) لضعف الخبرة والمهارة والمعرفة أثر كبير في عدم مشاركة العاملين في أي شأن من شؤون الإدارة ولذلك لعدم درايتهم الكافية بها.

٣) **سيادة القانون**

أي خضوع الجميع على حد سواء لحكم القانون، سواء في علاقاتهم مع بعضهم البعض أو في علاقاتهم بسلطة الحكم في الدولة لحكم القانون (غانم، ٢٠١٧، ص: ١٢)

إن وجود قانون عادل وتطبيقه على الجميع بدون استثناء هو من أهم مبادئ الحكم الرشيد، ويعد شرطا من شروط تحقيق التنمية المستدامة (المدهون، ٢٠١٢، ص:٦٩).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مميزات سيادة القانون:

تكمن مميزات وخصائص سيادة القانون فيما يلي: (غانم، ٢٠١٧، ص: ١٥)

١) يتم تطبيق القانون على الجميع بدون استثناء وبالتساوي بما ينسجم ويتوافق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢) تطبيق المجلس النيابي لسيادة القانون في ممارسته السلطة التشريعية، والحكم على نشاطات السلطة التنفيذية من قبل السلطة التشريعية بموجب القانون.

٤) الاستجابة

وهي حرص وسعي كافة المؤسسات على تلبية متطلبات واحتياجات كافة أصحاب المصلحة. (pendleton, 2001: p.19)

ولكي تستطيع المؤسسات من تلبية جميع الاحتياجات يجب توفر درجة من الفاعلية والتفاعل بين ردة فعل المجتمع تجاه هذه القرارات وبين سرعة التفاعل مع إعطاء التغذية الراجعة لها، إذ تقتضي هذه الاستجابة العمل على إذابة المصالح الخلافية لتقديم أفضل الخدمات للوطن والمواطنين (مصلح، ٢٠١٠، ص: ١٧).

مؤشرات الاستجابة:

لقياس مؤشرات الاستجابة ومعرفة مدى حساسية الحكومة للرأي العام، وذلك عن طريق:

١) معرفة الهيئات أو الجهات التي تكون الحكومة أكثر استجابة لها.

٢) معرفة مدى سرعة استجابة الحكومة لمطالب الرأي العام مقارنة بمطالب المصالح الخاصة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥) **التوافق**

يعد التوافق من أهم أهداف الرضا عن النفس وراحة البال وذلك نتيجة للشعور بالقدرة الذاتية على التفاعل مع الآخرين والتكيف مع الأجواء البيئية، بما يحقق بذلك رغباته الشخصية ورغبات الآخرين.

أهمية التوافق: وتكمن فيما يلي:

١) الحفاظ على التوازن الانفعالي وذلك من خلال قدرة الفرد على التكيف مع جميع المتغيرات.

٢) العمل على إشباع الحاجات المختلفة بالطرق التي سنها القانون والتي تساهم وتساعد في إسعاده وإسعاد الآخرين.

٣) العلاقات الطيبة بين أفراد المجتمع يسودها الاحترام والود المتبادل فيما بينهم.

٤) استغلال قدرات العاملين من مهارة وخبرة ومعرفة لتوظيفها في حياته العملية وذلك من خلال احتكاكه مع أفراد المجتمع.

٥) إن للتوافق النفسي والاجتماعي لأثر كبير في زيادة إنتاجية أفراد المجتمع.

معيقات التوافق: وأهمها:

١) التأزم النفسي والذي ينشأ نتيجة لمواجهة المواطن لعائق أو عدة عوائق تحول دون تحقيق أهدافه أو بما يعرف الإحباط.

٢) الحالة النفسية التي تنشأ نتيجة التنافس بين اثنين كل منهما يريد مما يؤدي إلى وجود تعارض كبير فيما بينهما ويسمى بذلك الصراع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧) المساواة والعدالة

وتعرف على أنه جميع أفراد المجتمع سواء أكانوا ذكورا أو إناثا فإنهم يملكون فرص متساوية وعادلة للحفاظ على الرفاهية والرخاء الخاصة بها.

فالمساواة تعني بأن لا يكون هنالك أي تمييز عرقي، أو ديني، أو أصل، كما وتشمل ذوي الاحتياجات الخاصة أو التنظيمات الأخرى لأن الجميع سواسية ومتساوون في التكاليف والأعباء والحقوق والحريات.

أسس ودوافع مبدأ المساواة:

١) **الدافع الديني**: نظم الإسلام حياة الناس إذ جعلهم جميعا سواسية في الحقوق والواجبات ولا فضل على عربي ولا أعجمي إلا بالتقوى.

٢) **الدافع الفكري والفلسفي**: يرى أصحاب الفكر السياسي أن أساس مبدأ المساواة يكمن في مبادئ القانون الطبيعي، بينما يرى أصحاب الفكر الاجتماعي بأن مبدأ المساواة في العقد الاجتماعي.

أنواع المساواة: وأنواعها:

١) المساواة القانونية والفعلية:

– **المساواة القانونية**: تعنى المساواة والعدالة في تكافؤ الفرص في ظل توفر الإمكانيات المادية والفعلية.

– **أما المساواة الفعلية:** تعنى بالمساواة والعدالة ما بين الأفراد المتواجدون في مراكز قانونية متساوية.

٢) المساواة المطلقة والنسبية:

– **المساواة المطلقة** تعنى وجود مساواة وعدالة مطلقة أمام القانون دون مراعاة ظروف أفراد المجتمع وأحوالهم المختلفة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– **أما المساواة النسبية:** وتعنى بتقبل التمايز بين الأفراد من حيث الأخلاق والمهارة.

٨) الرؤية الاستراتيجية

تعتمد المؤسسات في وضع أهدافها على سياسات رؤية استراتيجية واضحة المعالم، فقد عرفت الرؤية الاستراتيجية على أنها تشتمل العناصر التالية: (الرؤية الاستراتيجية المستقبلية صور من الواقع، ٢٠١٠، http://www.alriyadh.com/531533)

١) **"الواقعية**: يجب أن تستند الرؤية على واقع معاش.

٢) **المصداقية**: إذ تساعد فريق العمل على الأعداد والتخطيط لتحديد الأهداف والطرق والوسائل المطلوبة لذلك.

٣) **التميز**: وتبنى على معايير من التميز، بمعنى أن تكون ذات مصداقية وواقعية ومستقبل باهر للمؤسسات.

مكونات الرؤية الاستراتيجية:

١) **الصورة الملموسة**: ويتم فيها تحديد الهدف أو الأهداف المقنعة والتي تؤدي إلى بذل وتوحيد الجهود في المؤسسة.

٢) **الفلسفة التوجيهية**: تعمل على التحفيز لتوظيف المبادئ والقيم والمعتقدات لديها.

مميزات الرؤية الاستراتيجية الجيدة:

وتكمن مميزات الرؤية الاستراتيجية في:

١) مدى مناسبتها للتنظيم.

٢) مدى تطبيقها لمعايير التمايز.

٣) توضح الهدف والغاية منها.

٤) التشجيع على الالتزام.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسس بناء الرؤية الاستراتيجية:

يتم بناء الرؤية الاستراتيجية على عدة أسس، **أهمها:**

١) إدراك مفهوم القطاع أو المؤسسة.

٢) إدراك مدى تقييم الاتجاه الحالي للتنظيم.

٣) تحديد أهداف الرؤية وقيودها.

٤) التنبؤات والتوقعات والافتراضات عند وضع الخطط المستقبلية.

٥) الاهتمام بضرورة وجود رؤى بديلة للرئيسية واختيارها عند اللزوم.

ويلاحظ ومن خلال هذه الدراسة أنه لا توجد قواعد وأسس واضحة لتطبيق الحكم الرشيد، إذ يعتبر مصطلح الحكم الرشيد مصطلحا يقترب من المصطلحات المثلى والذي من الصعب تحقيقه بشكل كلي.

٦. معيقات الحكم الرشيد:

توجد هنالك أربعة عمليات الخلل فيها يعيق تطبيق معايير الحكم الرشيد، وهي على النحو التالي: (أبو قاعود، ٢٠١١، ص: ٢٦)

١) عملية توزيع المصادر (الموارد).

٢) عملية بلورة وصياغة السياسات.

٣) عملية التطبيق.

٤) عملية توزيع الناتج.

إذ ومن خلال هذه العمليات يمكن تحديد كيفية تقسيم الموارد ومعرفة مدى ملائمتها للبرامج، بالإضافة إلى معرفة ما مدى فعالية تطبيق وكفاءته، والعدالة والمساواة في تقسيم الدخل القومي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى:

١) ضعف التنسيق السياسي وعدم ظهور التكامل الاقتصادي.

٢) غياب الديمقراطية ومناخها السياسي وبيئتها الفكرية.

٧. المهام النيابية التي تؤثر في الحكم الرشيد

يوجد هنالك خمس مهام نيابية لها تأثير كبير في الحكم الرشيد، **وأهمها**:

١) **المهام التشريعية**: يضع المجلس النيابي القوانين التي من خلالها تحدد فيها القطاعات التي توفر الاحتياجات اللازمة والمؤسسات التي تشرف على إدارته ومتابعته.

٢) **الموازنة:** حيث يمنح الحق للمجلس النيابي للموافقة على موازنة أي قطاع بغض النظر عن طبيعته أو تعديلها أو رفضها.

٣) **المهام الرقابية:** حيث يعمد المجلس النيابي إلى الإشراف ومتابعة القطاعات ويتحقق منها إذا كانت هذه القطاعات تعمل بموجب القانون المعمول به في الدولة.

٤) **المهام الاختيارية:** يحق للمجلس النيابي التدقيق في تعيينات كبار المسؤولين في أي من القطاعات أو استخدام حق الرفض أو الموافقة عليها.

٥) **المهام التمثيلية:** حيث يتوفر في المجلس النيابي منبرا عاما خصص للمناقشة مما يسهل من خلاله الانسجام السياسي من خلال الحوار.

٨. المجلس النيابي والحكم الرشيد:

تتطلب المجالس النيابية توفر ثلاث خصائص أو مميزات لتأدية مهامها على الوجه الأكمل بطريقة تساهم في تطبيق الحكم الرشيد، هي: (هانز، وآخرون، ٢٠١٣، ص: ٢)

- **السلطة:** ينبغي أن يتمتع المجلس النيابي بسلطة معيارية وقانونية للإشراف على الأنظمة والقوانين، إذ تمنح القوانين والأنظمة في معظم الدول هذه السلطة رسميا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لمجلس النواب ولكنها لا تطبق دائما على مستوى الممارسة.

- **القدرة:** لا بد أن يتوفر في المجلس النيابي الموارد والمصادر اللازمة لتأدية مهامه بكفاءة عالية وفعالية، بما في ذلك الدعم والتأييد المؤسسي للوصول إلى المعلومات والقدرات التحليلية وعلاقاته مع المؤسسات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني.
- **السلوك:** يجب على الممثلين النائبيين أن يتمتعوا ويتميزوا بأن يلتزموا بمعيار ثابت في العملية الديمقراطية لأنه طبيعة عملهم ستواجه بالمعارضة.

حيث يسعى مجلس النواب لتجسيد قيم ومعايير الحكم الرشيد **من خلال**:

١) **التجنيد السياسي:** وذلك من خلال إعداد القيادات ويشتمل القيادة العليا في البرلمان والحكومة.

٢) **التنشئة السياسية** وغرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة، واحترام حقوق الإنسان والالتزام بعقيدته الشرعية.

٣) **التنافسية السياسية:** حيث يقوم مجلس النواب بإدارة الصراع السياسي في المجتمع وذلك من خلال تنظيم التنافس بين القوى بشكل سلمي دون اللجوء إلى العنف.

٩. علاقة مجلس النواب بمؤشرات الحكم الرشيد:

إن محاولة تعميم أسس الحكم الرشيد على كافة المجتمعات وذلك من خلال استخدام معايير موحدة قد تخلق شيئا من عدم احترام الخصوصيات والفوارق، لذلك ينبغي تكييف معايير الحكم الرشيد مع حالة الدولة كلا على حدا، إذ يعتبر هذا التكييف أحد المؤشرات والمعايير الضرورية للانتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى ابتكار العملية التطبيقية التي ينتج عنها بتطوير الإدارة والحكم، وتعمل على الرفع من مستوى المشاركة والشفافية والمساءلة، ومن أهم هذه المعايير سيادة القانون، مما ينتج عنه تحقيق لخدمات المواطنين، والمصلحة العامة، وحسن الاستجابة والمشاركة والفصل للقوة بين السلطات، إن مؤشرات الحكم الرشيد كثيرة، **وأهمها**: (مصلح، ٢٠٠٧، ص١٣)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الديمقراطية:

يعد النظام الديمقراطي أفضل أنظمة الحكم المعاصرة توفيرا للبيئة السياسية الأنسب لتمكين الحكم، فالديمقراطية توفر كآلية حكم منظومة سياسية متكاملة من دستور وقوانين ومؤسسات رسمية، وتعددية سياسية وتداول على السلطة وانتخابات دورية حرة ونزيهة، من شأنها التصدي لمواقع الخلل والفساد، وأن قضية نظام الحكم الرشيد وصلاحيته أصبحت من ضرورات الحكم الرشيد، لكن قد تتعرض بعض آليات مؤسسات الممارسة الديمقراطية للفساد، فالمال يلعب دورا أساسيا في التأثير سلبا على العمليات الانتخابية سواء من حيث الترتيب على مستوى القوائم أو شراء الأصوات أو غيرها، ويمكن أن يمتد هذا الأمر إلى المؤسسات البرلمانية ويؤثر على أداء فعالية الرقابة إلى تغيير في خصائص الحكم الرشيد، فهي تسعى إلى حماية واحترام تعددية الآراء ووجهات النظر، وتضمن حقوق كل إنسان بوصفه مواطنا، إذ تترتب عليه أيضا مسؤولية المشاركة في نظام الحكم، ولترسيخ أسس الديمقراطية يجب أن يحظى كل مواطن بحق المشاركة الكاملة في عملية.

١) **المشاركة:**

حيث يعمد مجلس النواب عن طريق المساهمة في الأداء التشريعي وتقديم الاقتراحات والتعديلات، والمساهمة أيضا في تكوين أطر تشريعية لمكافحة الفساد، وبالنسبة للمشاركة السياسية فتكون عن طريق انتخابات تعددية رئاسية وبرلمانية، والعمل على تنويع القدرات والكفاءات والمساهمة في تدعيم المؤسسات السياسية بمجموعة من المختصين في القانون، كما يعمد مجلس النواب إلى تنظيم الصراع السياسي حيث يتم نقله إلى قبة البرلمان مما ينتج عنه تحقيق الاندماج والتقارب والشراكة السياسية، بالإضافة إلى إضفاء الشرعية على النظام السياسي وذلك من خلال المواطنين لزيادة حجم المشاركة الانتخابية، وبالرغم من الوظائف التي يقوم بها مجلس النواب إلا أنه يبقى دوره ضئيلا ويعود ذلك للتحديات والمعيقات التي تواجهها على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٢) **المساءلة:**

تعد النظرية المسؤولية والمساءلة من روافع حماية الحكم الرشيد وذلك بهدف تحقيق مقاصد الحكم في رعاية شؤون الناس والقيام عليها وتحقيق حاجاتهم وتنميتهم وتقدمهم،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوفر كافة الفرص لهم جميعا للقيام بشؤون حياتهم بأحسن صورة ممكنة، وبذلك يقف الحاكم الرشيد أمام الشعب ليتحمل مسؤولية الفشل كما يقطف ليرى نتاج النجاح، ويمكن لعملية الاختيار الحر للحاكم عبر صناديق الاقتراع وبشفافية مطلقة أن تحقق أساسا شرعيا لتطبيق هذه القاعدة. فقد استطاعت الأحزاب السياسية وذلك من خلال تمثيلها في مجلس النواب أن تعمد إلى ممارسة كل أشكال الرقابة والمساءلة وذلك من خلال السؤال البرلماني الشفوي والكتابي، والاستجواب والعمل على تشكيل لجنة التحقيق، بالإضافة إلى مراقبة الحكومة وذلك عن طريق تقييم برنامج الحكومة ملتمسا بذلك الرقابة وخطاب وبيان السياسة العامة.

٣) **العدالة وسيادة القانون:**

إن احترام سيادة القانون يعتبر ركن هام في الدولة، حيث تحرص الدولة على تحقيق العدالة والمساواة وذلك عن طريق تطبيق القانون على الجميع وبدون أي تهاون، وتحمي بذلك مسيرة الديمقراطية والإصلاح باعتبارها عامل أساسي لإحداث التنمية والتطوير، والحث على محاربة الفساد والواسطة بكافة أنواعها وأشكالها، حيث يقوم مجلس النواب لسيادة القانون في ممارسته السلطة التشريعية، والحكم على نشاطات السلطة التنفيذية من قبل السلطة التشريعية بموجب القانون.

٤) **الشفافية:**

والتي يفترض توفرها في سلوك رئيس مجلس النواب وحيثيات قراراته وإدارته لشؤون المجلس، وبالتالي تحقق القدرة على الحكم على قدراته واستمرارها من عدمه، وتساعد أيضا على إضعاف فرص انتشار الفساد وتفاقمه، وتوفر البيئة المواتية لمحاسبة الفاسدين ومنه التغول المحتمل للمقربين من رئيس المجلس، ويبرز ذلك في قيام مجلس النواب إلى معالجة ظاهرة الفساد والحد من الواسطات والمحسوبية وذلك من خلال إطلاع أفراد المجتمع على الخطط المرسومة والسياسات العامة وكيفية إداء الدولة من قبل القائمين على السلطة حيث تعمد الدولة إلى إبراز كافة أنشطتها القائمة عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكفاءة والفعالية:

حيث يعمد مجلس النواب إلى ضمان التقدم والازدهار للدولة وذلك عن طريق توظيف الموارد السلمية بما يخدم بذلك مصلحة جميع المواطنين بدون استثناء بما يضمن لهم التمتع بكافة الحقوق والحريات من خلال توفير خطط مناسبة تعمل على تصحيح السياسات والتصدي للحد من مظاهر الفساد بجميع أنواعه وأشكاله.

١٠. المعيقات التي تواجه المجلس النيابي والحكم الرشيد:

غالبا ما تكون هنالك عدة عوائق تحول دون المساهمة الحكم الرشيد، **ومن أهمها**:

١) **العوائق الشرعية**: إذ لا يستطيع مجلس النواب توفير شرعية ديمقراطية إلا إذا كانت ممثلة شرعية للشعب، تتمثل في كل برلمان مجموعات معينة تمثيلا ناقصا على نحو منهجي وغالبا ما يكون على أساس النوع الاجتماعي أو الدين مما يحد ذلك من كفاءته من خلال اتخاذ القرارات المتحيزة التي تهمل بشكل منهجي.

٢) **العوائق السياسية**: وتعتبر هذه من أهم الدوافع التي تعيق عمل المجلس النيابي وذلك بسبب المصالح الضيقة للحكومات من الناحية السياسية أو بسبب الأحزاب السياسية. حيث إن هذه المشكلة متواجدة في أغلب الدول والتي تكمن في ظل الحكومات الاستبدادية.

٣) **معوقات السلطة**: قد لا يتمكن المجلس النيابي من المساهمة في الأنظمة في الحكم الرشيد لأنها تفتقر للسلطة القانونية اللازمة لذلك، فقد يكون هنالك تحيزا من قبل مؤسسة العمل القانوني لصالح سلطة تنفيذية قوية أو مستبدة تعمل على عرقلة الوصول للمعلومات المرادة،

٤) **معوقات مؤسسية**: عند توفر النظم السياسية والقانونية للبرلمان قد يحول ذلك الضعف المؤسسي، دون الرقابة البرلمانية الفعالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معوقات القدرات: أن لغياب القدرات المؤسسية أو الشخصية تأثير كبير مما ينتج عنه وجود تحديات كبرى للرقابة النيابية، وإن توافر المصادر البشرية والمادية ضرورية للتطبيق الحكم الرشيد في مختلف القطاعات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

اعتمدت هذه الدراسة على العديد من الدراسات السابقة بالإضافة إلى المصادر العلمية القانونية والتاريخية ودراسات سابقة للإلمام بدور مجلس النواب الأردني في تطبيق معايير الحكم الرشيد خلال الفترة الممتدة من عام (٢٠١١-٢٠١٨)، آخذا بعين الاعتبار أسئلة الدراسة ومنهجيتها وصولا إلى نتائجها العلمية محققة أهدافها المنشودة من هذه الدراسة، حيث توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج.

ثانيا: التوصيات.

أولا: النتائج:

بعد أن تم عرض الإطار النظري للدراسة وما تحتويه من معلومات وبيانات، واستنادا على أسئلة الدارسة وصولا إلى إجاباتها، **فقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى ما يلي:**

١) أكدت نتائج هذه الدراسة على وجود علاقة ما بين أداء مجلس النواب الأردني وتطبيق معايير الحكم الرشيد المتمثلة في: المشاركة، توافق الآراء، الكفاءة والفعالية، العدالة وسيادة القانون، ويعزو ذلك الباحث عبر زيادة المشاركة والفعالية لأداء أعضاء مجلس النواب السابع عشر والثامن عشر وتوسيع خياراتهم وإمكاناتهم.

١) تمثل دور المجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر وفي خلال أدائهما التشريعي والرقابي من خلال منح الثقة للحكومة بالإضافة إلى سن القوانين ذات الأبعاد الإصلاحية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) تمثل دور المجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر ومن خلال الإداء الرقابي في العديد من المؤشرات التي تمثلت في طرح الأسئلة النيابية والاستجواب النيابية وطلبات المناقشة العامة والاقتراحات بقوانين أثناء الجلسات النيابية في الدورات العادية وغير العادية.

٣) أكدت نتائج الدراسة أن وضوح معيار الفعالية والكفاءة ساهما في قيام المجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر بأعمالهما التشريعية والرقابية بفعالية ومهارة عالية.

ثانيا: التوصيات:

بناء على ما جاء في نتائج هذه الدراسة، فقد أوصى الباحث بـ:

١) ضرورة العمل على تعزيز مجلس النواب لمعايير الحكم الرشيد والعمل على نشر ثقافتها وتطبيقها داخل المجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر.

٢) ضرورة الاهتمام والمساهمة في تعزيز دور معايير الحكم الرشيد والمتمثلة بـ: (المشاركة، توافق الآراء، الكفاءة والفعالية، العدالة وسيادة القانون) لما لهذه المعايير من تأثير بصورة جوهرية على أداء أعضاء المجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر.

٣) ضرورة قيام مجلس النواب بطرح لوائح وقوانين واضحة حتى تصبح من الأمور المعروفة لكافة الموظفين للحد من خضوعهم لعملية المساءلة والمحاسبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل على زيادة الأدوات والأسس الرقابية للمجلس النيابي على الأداء الحكومي؛ أي إعطاء الحرية الكاملة للنائب بالاطلاع على مجريات سير المهام الموكلة لأي وزارة ضمن أسس وقواعد قانونية.

٤) تطوير تعزيز الشفافية والمساءلة وذلك من خلال تفعيل دور السلطات المسؤولية للمبدأين وذلك من خلال إعطاء الفرصة لمشاركة موظفين المجلسين وتقديم الدعم لاقتراحاتهم المبتكرة.

٥) تنمية مهارات القائمين على معيار المسألة للوصول إلى أعلى مستويات في العمل والإنجاز.

٦) ضرورة وضوح البنود القانونية والمتعلقة بحماية المواطن لتتواكب بذلك مع تطورات الأحداث التي تحدث بشكل سريع.

٧) العمل على تعزيز الالتزام بالشفافية الإدارية في المجلسين النيابيين السابع عشر والثامن عشر والتي تعنى بالممارسات ذات العلاقة بالشفافية، مما يؤدي بذلك إلى دعم قيم النزاهة

٨) ضرورة المساهمة في التعرف على أهم نقاط القوة والضعف للعمل على تعزيز وتحفيز نقاط القوة ومعالجة النقاط التي دون ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

أ) الكتب:

١) حجاج، قاسم، (٢٠٠٣): **العالمية والعولمة- نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية**، جمعية التراث للنشر، ط١، الجزائر.

٢) زعبي، هميسات، (٢٠٠٤): **الحياة البرلمانية في الأردن ١٩٨٩-٢٠٠١: إداء وإنجازا وتقويما**، وزارة الثقافة، عمان: الأردن.

٣) شيخلي، عبد الرازق، (٢٠٠١): **الإدارة المحلية: دراسة مقارنة**، دار المسيرة للطباعة والنشر، ط١، بغداد: العراق.

٤) عكور، محمد، (٢٠٠٢): **العوامل المؤثرة على الوظيفة الرقابية لمجلس النواب الأردني**، الطبعة الأولى، حمادة للنشر والتوزيع، عمان: الأردن.

٥) غانم، هاني عبد الرحمن، (٢٠١٧): **القضاء الإداري**، مكتبة نيسان للطباعة والنشر، ط١، فلسطين.

٦) كيلاني، سائدة؛ وسكجها، باسم (٢٠٠٠): **نحو شفافية أردنية**، مؤسسة الأرشيف العربي، ط١، عمان: الأردن.

٧) مدهون، نافذ ياسين، (٢٠١٢): **إدارة الحكم الرشيد وتطبيقاتها في فلسطين**، دار المنارة للطباعة والنشر، غزة، فلسطين.

ب) المجلات:

١) حسن، إيمان محمد، (٢٠٠٥): **المنظمات غير الحكومية والدخول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر**، مجلة النهضة، القاهرة، العدد (٤).

٢) خصاونة، أنيس، (٢٠١٥): **أثر جهود الإصلاح السياسي في الأردن على تحسين مستوى أداء الأجهزة الحكومية من وجهة نظر الموظفين في مراكز الوزارات الأردنية: دراسة استطلاعية**، بحث منشور في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (١١)، العدد (٤)، عمان: الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) خوالدة، صالح عبد الرزاق، (٢٠١٨): **النظام الانتخابي في الأردن لعام ٢٠١٦م دراسة تحليلية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد (٣) جانفي ٢٠١٧م.

٤) سالم، سعود، (٢٠٠٤): **المرأة والتشريعات الأردنية في قراءات برلمانية**، تحرير تيسير عبد الجابر، عمان: الأردن.

٥) عبابنة، محمد، (٢٠١٥): **الحوكمة الرشيدة في النظام السياسي والإسلامي لدولة المدينة الأولى**، مجلة الحجاز العالمية، العدد (١٠).

٦) العزام، عبد المجيد، (٢٠٠٣): **اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية"**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، العدد (٢) عمان: الأردن.

٧) عشماوي، محمد، (٢٠٠٨): **المنظور المعاصر للرقابة المالية**، بحث منشور، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر: القاهرة.

٨) محمد، د. صلاح علي، (٢٠١١): **ترسيخ دعائم الحكم الرشيد في مملكة البحرين**، الإدارة العامة للبحوث وتقنية المعلومات، إدارة البحوث العامة.

٩) المسيعدين، يوسف، (٢٠١٥): **الآثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن"**، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٤٣٣)، ص: ٨٠-٩٦

١٠) مصلح، عبير، (٢٠١٣): **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، رام الله، فلسطين.

ج) رسائل الماجستير والدكتوراه:

١) إبراهيم، فاروق عبدالله، (٢٠١٤): **مدى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في منظمات المجتمع المدني في الأردن: الجانب الإداري**، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن: عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) أبو حسين، مصطفى، (٢٠١٧): **معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، أكاديمية الإدارية والسياسة للدراسات العليا.

٣) أبو قاعود، غازي، (٢٠١١): **إطار مقترح لقياس أثر ممارسة أبعاد الشفافية الإدارية في محاور تطوير الأعمال: دراسة تقييمية**، جامعة القاهرة، مصر.

٤) التعمري، سلامة أحمد، (٢٠١٨): **دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن ١٩٨٩-٢٠١٧ مجلس النواب: دراسة حالة**، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن: عمان.

٥) زعبي، خالد، (٢٠٠٤): **دور النائب في البرلمان والوضع القانوني لعلاقة النائب بهيئة الناخبين وفقا لأحكام التشريع الأردني**، رسالة مجلس الأمة، المجلد الحادي عشر، الأمانة العامة لمجلس الأمة الأردني، عمان: الأردن.

٦) حسين، فاطمة عادل، (٢٠١٨): **دور مجلس النواب الأردني السابع عشر في عملية الإصلاح السياسي"**، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، الأردن: المفرق.

٧) حياصات، أيهم، (٢٠١٣): **دور حزب جبهة العمل الإسلامي في عملية الإصلاح السياسي في الأردن ١٩٨٩-٢٠١٢م**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

٨) خدام، عبد الله، (٢٠١٣): **الإصلاحات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بعد أحداث الربيع العربي (٢٠١١-٢٠١٣)**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان: الأردن.

٩) خرابشة، آية، (٢٠١٦): **تأثير النظام الانتخابي الأردني لعام ٢٠١٢م على أداء مجلس النواب السابع عشر**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠) د. عبد النور، ناجي، (٢٠١٠): **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر: دراسة حالة الأحزاب السياسية**، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.

١١) دعيبس، منال فؤاد، (٢٠٠٤): **مدى تطبيق الشفافية في مراكز الوزارات الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، عمان.

١٢) الزبون، يوسف ناصر، (٢٠١٧): **الحكم الرشيد في الفكر السياسي العربي الإسلامي: المقومات والمعايير**، جامعة مؤتة، عمادة الدراسات العليا، الأردن: الكرك.

١٣) سالم، سعود، (٢٠٠٤): **المرأة والتشريعات الأردنية في قراءات برلمانية**، تحرير تيسير عبد الجابر، عمان: الأردن.

١٤) سبرينة، مانع، (٢٠١٥): **أثر استراتيجية تنمية الموارد البشرية على أداء الأفراد في الجامعات الجزائرية**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

١٥) سبيعي، فارس بن علوش، (٢٠١٠): **دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية**، رسالة دكتوراه، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: السعودية.

١٦) السعود، أدب مبارك، (٢٠٠٨)، **دراسة تحليلية لدور مجلس النواب الأردني في صنع السياسيات التربوية للفترة ١٩٨٩-٢٠٠٧م**، جامعة عمان الأهلية، كلية الدراسات التربوية العليا، الأردن : عمان.

١٧) عدوان، زياد، (٢٠١٤): **دور المجلس التشريعي الثاني في العملية التشريعية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٨) عطي، ردينة، (٢٠١٧): **أثر إدارة الوقت على أداء أعضاء مجلس النواب الأردني**، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية، كلية الأعمال، عمان: الأردن.

١٩) فرج، شعبان، (٢٠١٢): **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٠)**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر.

٢٠) مصري، عبدالله، (٢٠١٧): **متطلبات ومعوقات تشكيل الحكومة البرلمانية في الأردن: دراسة استطلاعية على أعضاء مجلس النواب الأردني السابع عشر**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان: الأردن.

٢١) الملحم، رامي أحمد، (٢٠١٥): **أثر الحكم الرشيد على التميز في أداء منظمات الأعمال**، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن: عمان.

٢٢) موسى، أشرف عبد العزيز، (٢٠١١): **الإصلاح الإداري في الوزارات الفلسطينية ودوره في تعزيز الحكم الرشيد**، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1) Books:

١) Barari, Hassan (2013): **The Limits Of Political Reform In Jordan,** Friedtrich Ebert Stiftung, International Policy Analysis.

٢) Pendleton, Andrew (2001), **Employee Ownership, Participation and governance,** Routledge, 1 edition, UK.

1) Masters and Ph.D.:

١) Mathisen, Ina (2013): **The (Lack Of A) Jordanian Spring: A Case Study Analysis Of Electoral Reform and Regime Stability In Jordan**, Master Thesis In Political Science, University Of Oslo, Norway.

٢) Huneidi, Laila (2014): **The value, Beliefs, and Attitude of Elites in Jordan towards Political, Social, & Economic Development**, Dissertations and thesis. Paper 2017, A. Ph.D. dissertation, in public affairs and policy, Portland State University.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) Journal:

١) Lesche, Kay Muir (2002): **Education, Sustainable & Change Management, Development Policy Journal, UNDP.**

٢) Nahar, Ghazi Saleh (2012): **The Impact of Political Parties on the 2007 Jordanian Parliamentary Elections**, International Journal of Humanities and Social Science, Vol. (2), No. (16) Special Issue.

4) Report:

١) Muhafazah, Ali (2013): **Deferred Reform: A New Jordanian Parliament With Old Faces**, Report, Al-Jazeera Center For Studies, Doha, Qatar.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

١) حمد، جواد، (٢٠١٢): الحكم الرشيد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان: الأردن. المنشور بتاريخ ٢٠١٢/٥/٢١م على الربط الإلكتروني:

http://www.mesc.com.jo/OurVision/2012/1.html

٢) حنا، عيسى، (٢٠١٤): **البرلمان ووظائفه**، على الرابط الإلكتروني: www.agora-parl.org

٣) الرؤية الاستراتيجية المستقبلية وصور من الواقع، (٢٠١٠): على الرابط الإلكتروني: http://www.alriyadh.com/531533

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com